

جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة علمية لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية

محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية

من إعداد الاستاذ :

• مولاي بومجوط.

## مقدمة:

شهدت الانسانية عبر التاريخ نزاعات وصراعات عديدة، لم تتوقف الى يومنا هذا رغم ما وصلت اليه البشرية من تطور وازدهار، الا ان النزاعات لازالت السمة الغالبة التي تطبع العلاقات بين الفواعل الدولية، حتى أن علماء السوسيولوجيا وبعض علماء السياسة كجهايزة النظرية الواقعية ربطوا ظاهرة النزاعات بالطبيعة البشرية التواقفة الى العنف والموصوفة بالانانية وحب الذات وضمور الشر لبعضها البعض، وعلى هذا الاساس ظهرت عدة دراسات ونظريات تختص في تفسير ظاهرة النزاعات خاصة بين فواعل المجتمع الدولي وعلى رأسها الدول التي تعد الفاعل الاساسي على الركب الدولي، فظاهرة النزاعات لازالت تشغل الرأي العام الدولي رغم المجهود الكبير الذي تبذله المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة للحد من الظاهرة، الا أن هذه الاخيرة آخذة في الازدياد، والتطور في الشكل والمضمون، تغذيتها دوافع مصلحة، مما أدى إلى تشعب النزاع وانتشاره ليشمل عدة أطراف، كما أن خضوع العالم بعد نهاية الحرب الباردة لارادة القطب الواحد المتمثل في الولايات المتحدة الامريكية زاد في تفاقم الاوضاع، خاصة وان صناع القرار في أمريكا أعلنوا مباشرة على لسان الرئيس الأسبق جورج بوش الابن عندما صرح قائلاً: "من ليس معنا فهو ضدنا".

فظاهرة الأمنة التي كانت تسعى الأمم المتحدة لتحقيقها بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق سن ترسانة من القوانين واللوائح الدولية لتقييد أعمال العنف والحد من النزاعات ضف إلى ذلك ظهور مصطلح الاندماج والتعاون الدولي والمنظمات الاقليمية والدولية، كل هذا لم يفلح في الحد من ظاهرة النزاعات الدولية، خاصة بعد احداث 11 من ايلول/سبتمبر 2001، أين ولدت السياسات الأمريكية في العالم مجموعة من النزاعات والتي دامت لعقد من الزمن ولازالت كالأزمة الليبية والسورية واليمنية، بالاضافة الى الصراع الوجودي بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني.

ومن هذا المنطلق جاء هذا المقياس الموجه لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية ليشرح ظاهرة النزاع وأبعادها وأسبابها، والنظريات المفسرة لها.

### مقاصد المقياس

شكلت ظاهرة النزاعات الدولية مادة علمية دسمة للخبراء والمختصين في حقل العلاقات الدولية للدلو بدلوه في تفسير الظاهرة وصبر اغوارها ومعرفة ابعادها واسبابها والحلول المجدية لتفاديها، مما انبثق عنه فكرة الأمانة في العلاقات الدولية والتي تهدف الى مأسسة نظام دولي خالي من النزاعات أو بالاحرى متحكم فيها، ولكن وبالرغم من كل الاجراءات المتخذة من طرف المجتمع الدولي للحد من النزاعات أو القضاء عليها، وبالرغم كذلك من الترسانة الهائلة من القوانين والنظريات التي هدفت الى ايجاد تفاسير وحلول للظاهرة إلا أن هذه الاخير تشعبت وزادت حدتها في العقود الاخيرة مما أوجب على الباحثين تكثيف الجهود لدراسة فعلية للنزاع والمتغيرات المتحكمة فيه فالمشكلة البحثية التي يتناولها المقياس تتمحور حول معرفة ما الاسباب الحقيقة التي تقف وراء نشوب النزاعات الدولية وما المتغيرات الظاهرة والخفية المتحكمة فيها؟

1- اطروحة دكتوراه من اعداد الطالب عبد الحميد العوض القطيني محمد بجامعة شندي كلية الدراسات العليا بالسودان سنة 2016 تحت عنوان الوسائل السلمية لتسوية النزاع الدولي تناولت الاطروحة تعريفا تفصيليا شاملاً للنزاع الدولي بالاضافة الى الطرق والادوات السلمية لتسوية النزاع، ودور المؤسسات والهيئات الدولية والاقليمية في تسوية النزاعات ونزع فتيلها، لكن الباحث لم يتطرق الى التحليل المعمق في ابعاد واسباب النزاعات واكتفى بالاسباب العامة المتداولة في اطارها القانوني.

## الاطار النظري

يحتاج البحث العلمي الى نظريات ومناهج علمية تضبط قواعد العمل الاكاديمي المنجز وعليه فقد تم الاستعانة بإطار نظري ممنهج لتفسير الظاهرة العلمية محل البحث، ومن أهم النظريات المفسرة لسلوك الفواعل الدولية والنزاعات الموجود بينها هي نظرية القوة ونظرية الدور، التي يتلائم تفسيرهما العلمي مع ما هو موجود من نزاعات في العالم.

## نظرية القوة

يمثل مفهوم القوة حجر أساس في العلاقات الدولية، خاصة مفهوم القوة بشكلها الصلب والعنيف، فالقدرة العسكرية إحدى أبرز مقومات قوة الدولة، سواء كانت هذه القوة تستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق التهديد أو منع المعونات... الخ، وقد بذل المجتمع الدولي جهودا هائلة من أجل تنظيم والسيطرة على استخدام القوة العسكرية، من أجل خلق مجتمع متحضر ومتطور، وأيضا لمنع جرائم عنيفة ومذابح شديدة العنف خاصة بعد تطور أسلحة الدمار الشامل.

ومع التطور العلمي والاقتصادي لم يعد مقبولا أن تكون القوة العسكرية هي العنصر الحاكم فقط في العلاقات الدولية أو حتى داخل النظم السياسية ذاتها، بل وجب إحداث تغييرات على المفهوم ليتواءم مع متغيرات النظام الحديث، خاصة مع ظهور الانترنت وانتشار المعلومة وتأثيرها الجلي على إحداث تغييرات في القيم السياسية وتوجهات الفاعلين من الدول والفاعلين من غير الدول.

وفي إطار الاعتبارات السابقة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مطالب أساسية، وذلك على النحو التالي، المطلب الأول: مفهوم القوة وخصائصه، المطلب الثاني: الفرق بين القوة الناعمة والقوة الذكية، المطلب الثالث: القوة الالكترونية وتفاعلات الدولية.

## مفهوم القوة وخصائصه:

تتعدد الصور التي تتخذها القوة وتتغير وفقا لطبيعة وشكل النظام القائم، فالقوة هي حجر اساس لأي تنظيم سياسي. تُعرف القوة السياسية بأنها "عبارة عن ضبط للقرارات السياسية في الدول من قبل القوى الاجتماعية التي تسيطر على إدارة الدولة"، كما تُعرف أيضا بأنها "القدرة على التأثير في الآخرين للحصول منهم على نتائج محددة، يسعى الطرف الذي يقوم بعملية التأثير للحصول عليها". أعتبر (ميكافلي) القوة من العناصر الأساسية لقيام الدولة، فأكد على أن وجود أي دولة أو مؤسسة أو منظمة يعتمد بالدرجة الأولى على القوة؛ لأنها المصدر الوحيد للمحافظة على ديمومتها وتوسعتها فالدولة بنظره قوة توسعية، وحظي هذا الرأي بالتأييد من قبل هوبز وبودان وأيده بشدة الأسقف (بوسويه) الذي يعتبر القوة حق من حقوق الدولة لأنها تمثل الحق الإلهي المطلق، وبذلك لها الحق في ممارسة القوة لأن الدولة حسب رأيه صاحبة الفضل في توفير الأمن والرخاء للفرد ومن هنا اكتسبت حق استعمال القوة، ويؤيد هذا الرأي أيضا أصحاب المدرسة الفردية وكان دليلهم في ذلك أن سيادة الأقوياء من طبيعة المجتمع عبر كل الأزمنة. أما ابن خلدون الذي سبق هؤلاء جميعا فقد تعرض لهذا المفهوم في مقدمته عندما قسم القوة السياسية إلى عدة أنواع وأكد على ضرورة القوة في وجود الدولة والحفاظ على استمرار الحكم، واعتقد أن القوة السياسية تتمثل في الاستبداد والتأثير والأغراء. عرف لازويل وكبلان Lasswell & Kapl والقوة بأنها المشاركة في صنع القرار. بينما يرى بلاو Blau أن "القوة هي قدرة أشخاص أو جماعات على فرض إرادتهم على الآخرين". كما عرفها هانز مورجنتاو "القدرة على التأثير في سلوك الآخرين يقومون بأشياء متناقضة مع أولوياتهم، ما كانوا ليقوموا بها لولا ممارسة تلك القدرة"، موضحا أن القوة السياسية هي علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تُمارس ضدهم، فهي تمنح الوليين سيطرة على بعض ما يقوم به الآخرون من أعمال من طريق النفوذ الذي يمارسونه على عقولهم، وقد يُتخذ ذلك بأسلوب الأمر، أو التهديد، أو الإقناع، أو بمزيج من بعض تلك

الوسائل معانخلص من هذه التعريفات كلها أن القوة هي علاقة خاصة بين طرفين، علاقة يستلزم أن يكون أحد الطرفين فيها على قدر أكبر من الإمكانيات، ما يتيح له بعض التفوق في السلطة والسلطان، وإلا فلن تتوفر للقوة فعاليتها وسوف تتحول إلى عملية أخرى فيما نسميه الصراع.

كما تناول العديد من المفكرين السياسيين مفهوم القوة بعدة رؤى، فكل منهم يرى القوة بمنظوره الخاص، ففي فلسفة هيجل Hegel مجد القوة وجعل الدولة فوق متناول القانون، فأخضعت الفرد للدولة خضوعاً كاملاً. كما أضاف على الدولة القومية قيمة عالية، لأن الدولة عنده تشكل الوحدة المهمة والأساسية في النسق الهيجلي. فالدولة هي تجسيد السلطة السياسية، وسلطة الدولة مطلقة ولكنها ليست تحكمية إذ لا بد أن تُمارس سلطاتها التنظيمية في ظل القانون. القوة بالمنظور الماركسي تختلف عن الفلسفة الهيجلية، فقد اختلف في رؤيته للغاية عن من سبقوه حيث يرى ماركس Karl Marx ان القوة تعبير اجتماعي، حيث تمثل القوة عنده في الصراع الاجتماعي لصالح الطبقة العمالية، وإن وصول الطبقة العمالية إلى إدراك قوتها السياسية ومدى نفوذها وتأثيرها على البناء الاجتماعي في الدولة هو القوة، وذلك ما عبر عنه ماركس بقوله: "إن التاريخ الاجتماعي يبلغ الذروة بقيام البروليتاريا وهي الطبقة العاملة التي ليس لها إلا سواعدها وسيلة للكسب في الحياة." ولذلك تطلع ماركس إلى نمو وسيطرة الطبقة العمالية لكي تكون لها مكانة مهيمنة في المجتمع الحديث.

بينما يرى ستيفن لوكس أن " القوة مرتبطة بتحديد الأجندة، للتأثير في سلوك الدول، ومن ثم لا تعني القوة بالضرورة الإكراه." مع تجاوز مفهوم القوة الجانب العسكري ليشمل مضمونه جوانب أخرى متعددة للقوة مثل القوة السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية..... إلخ. ولكن مهما تعددت مصادر القوة لا تكتسب وزناً إلا بامتلاك القدرة والمقدرة لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال، ولذلك عرفها روبرت دال " بأنها القدرة على جعل الآخرين يقومون بأشياء ما كانوا يقومون بها لولا ذلك

وبناء على ما سبق ان تحويل الموارد إلى قوة يتم استخدامها بكفاءة وفاعلية عامل مهم جدا في العملية السياسية، ويعتمد على إرادة سياسية وتفكير منظم، والمتابع لبعض الحالات التاريخية نجد أن الحروب قد تحددت ليس بالقدرات والإمكانات فقط وإنما بوجود قيادة سياسية حاكمة متزنة وثقافة سياسية لها دوراً حاسماً في المجال السياسي، كما ترتبط السياسة بشكل وثيق مع القوة، وهذا ما يميزها عن سائر الأنواع الأخرى من النشاط الإنساني. وعليه، نستطيع أن نحدد ثلاثة اتجاهات أساسية لتعريف القوة كالتالي:

الاتجاه الأول: يعرف القوة بأنها القدرة على التأثير في الغير، وحمل الآخرين للخضوع لمصالح مالك القوة.

الاتجاه الثاني: يعرف القوة بأنها المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة في المجتمع.

الاتجاه الثالث: يجمع بين الاتجاهين السابقين، يعرف القوة بأنها التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لدولة أو جماعة معينة على إثارة القضايا السياسية أو عملية توزيع القيم ويترتب عليه التأثير في الموقف لصالح الاتجاه الذي يفضله صاحب القوة.

### خصائص القوة:

القوة مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت، يتكون من عناصر متغيرة مادية أو غير مادية مترابطة مع بعضها البعض، كما أن القوة شيء نسبي تقيس قوة الدولة بالمقارنة بقوة الدول الأخرى، وأحيانا توجد بعض الدول الصغيرة التي تمتلك قوة تجبر الدول الكبرى على تغيير سياستها وفقا لسياسة الدولة الصغيرة. ويمكن أن نحدد خصائص القوة بعدة نقاط وهي كالتالي:

1. القوة وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير، ويهدف لتحقيق مصالح الدولة، سواء كانت مصالح قومية أو حضارية أو حماية الأمن القومي.....الخ

2. يتغير وزن قوة الدولة وفقا لقدرتها على تحويل مصادر القوة المتاحة أو الكامنة إلى قوة فعالة.

3. تتصف القوة بقدرتها لذلك تحرص الدول على ما تمتلكه وتحاول عدم تشتيت جهودها.

4. القوة بطبيعتها شيء نسبي تقاس قوتها بالمقارنة بقوة الدول الأخرى.

5. تتدرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة، وبين أسلوب الإكراه والقسر من جهة أخرى، واللجوء إلى القوة غالبا يكون نتيجة العجز للوصول لحلول بالطرق السلمية.

مع تطور البيئة السياسية الدولية وتعاضم آثار القوة الصلبة سواء على المستوى المادي أو البشري، أصبحت تكلفة استخدام القوة العسكرية غير مقبولة تماما، بل أصبحت عبئا اقتصاديا، ومصدر نزيف بشري ومادي يؤدي لانهايار الدولة، فالدول تسعى لجعل مواطنيها يستمتعون بمستوى عال اجتماعيا واقتصاديا، والدخول بالحروب يمنع حدوث هذا. لذا كان هذا دافع للبحث عن بديل للقوة الصلبة، والعمل على تحويل الموارد والامكانيات إلى قوة سهل توظيفها بأقل خسائر ممكنة، ونتيجة لتغير مفهوم القوة في النظام الدولي الحالي من عسكري إلى اقتصادية ترتب عليها ما يلي:

1. أصبحت هناك دول بالرغم من امتلاكها قدرات عسكرية فائقة إلا أنها أمنها مهدد مثل روسيا.

2. دولة لا تمتلك قدرات عسكرية كبيرة لكن أمنها غير مهدد مثل اليابان.

3. لم تعد التحالفات عسكرية كما كان في السابق، بل أصبحت تحالفات اقتصادية مثل: الناتفا، والاتحاد الأوروبي..... الخ، كما سيطرت صناعات الأنفوميديا والاتصالات الالكترونية على الاقتصاد العالمي الجديد، حيث تعد من أكبر الصناعات العالمية ويبلغ رأسمالها أكثر من 3 تريليونات دولار.



4. تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، وتنامى دور الشركات متعددة الجنسيات وتعاضم تأثيرها على الصعيد العالمي.

5. عولمة بعض المشكلات وخروجها من نطاق الدولة الواحدة مثل قضايا: الفقر والبطالة والتخلف والتلوث البيئي.

6. تراجع مكانة الدولة في العلاقات الدولية بسبب بروز فاعلين أقوى في ساحة العلاقات الدولية مثل: المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية.....الخ، بالإضافة إلى التحول في سلوك المنظمات الدولية التي كانت في السابق عبارة عن مؤسسات تابعة ، أما الآن فلها وجود مستقل عن إرادة الدول المنشئة لها، ومثال على ذلك إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1991 المؤيد للتدخل الإنساني من دون طلب أو موافقة الدولة المعنية بذلك.

ومن هنا ظهر لنا مصطلح القوة الناعمة علي يد جوزيف ناي عام 1990 والذي قدمه في مقاله "Soft Power" ، لكي يتلاءم مع طبيعة البيئة الجديدة للعلاقات الدولية التي يتزايد فيها حجم العلاقات الاقتصادية والسياسية، مما يجعل هناك خطورة كبيرة لو تم استخدام القوة العسكرية بشكلها السابق. لذلك قدم ناي مفهومه مستهدفاً به القوة الأمريكية بالأساس وكيفية تعاملها مع المجتمع الدولي في هذه الحقبة الجديدة.

### نظرية الدور:

شهد حقل العلاقات الدولية منذ بروزه كحقلًا علمياً أكاديمياً بعد الحرب العالمية الأولى العديد من الأحداث و التطورات، ويقتضى التفسير العلمي لهذه الأحداث استخدام نظريات تُبنى على افتراضات منطقية تكون الأساس الذي ينطلق منه في تفسير أي حدث سواءً كان دولياً أو إقليمياً أو محلياً.

و بارتفاع وتيرة الأحداث الدولية وتسارعها في ظل غياب نظرية شاملة تفسر كل الأحداث، تعددت النظريات المفسرة كنتيجة لتركيز كل واحدة منها على جانب وإغفال جانب آخر، فهناك نظريات كُلية تُركِّز في التحليل على المستوى النظامي أي النظام الدولي ككل إذ تعتمد في دراسة الظاهرة على العديد من المتغيرات وتعطي تفسيرات عامة. وكذلك هناك نظريات جزئية تركز في التحليل على أجزاء من النظام كمستوى الوحدة (الدولة) أي تركز على متغير واحد لفهم الظاهرة. إلا أن أي عملية في تحليل السياسة الخارجية تخضع لثلاث مستويات تبدأ من الوصف، فالتفسير، فالتنبؤ وذلك بغية فرض منهجاً تحليلياً أكثر دقة وقدرة على الإلمام بمجمل الأبعاد والمستويات والمضامين وتبيان أكبر المتغيرات أثراً وتحكماً في عملية صياغة وأداء سياسة خارجية لدولة ما.

ذلك هو الأمر بالنسبة لنظرية الدور التي اقتصت بالتحديد في دراسة وتحليل السلوك السياسي الخارجي للوحدة من أجل تفسير سبب الاختلاف في السلوكيات الخارجية للدول رغم التشابه في بعض الأحيان في مصادر القوة.

### مفهوم نظرية الدور:

نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي منطلقاً من أسس اجتماعية سايكولوجية بالدرجة الأولى، بغية فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والعالمية، فضلاً عن الرغبة في فهم وتطوير النسق السياسية، مما دعا علماء السياسة المعاصرين لوضع بُنية نظرية لمفهوم الدور في إطار علم السياسة، خصوصاً مع إسهامات بروس بيدل **Bruce Biddle** -الذي يُعرّف الدور على أنه: "قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة، أو منظومة من المعايير والتوصيفات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية."

فيما عرّفه كال هولستي **KalHolsti** - بأنه "تعريفات صناع القرار لأنواع العامة للقرارات والالتزامات و القواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواءً في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي.

أما **ستيفن والكر Steven Walker** - فقد عرّف مفهوم الدور على أنه: "تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي".

فيما عرّفه آخرون بأنه "مسؤوليات حظيت بالشرعية ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانة والقدرة على القيادة لتوفير الأمن للآخرين أو مدى الاعتماد على الأمن الخارجي".

### المناهج العلمي

ولقد اعتمدنا في دراستنا على منهج دراسة الحالة حيث مكنا هذا المنهج من دراسة ظاهرة النزاع وفق أسلوب علمي ممنهج قمنا من خلاله بجمع البيانات الخاصة بالظاهرة وتحليلها وتفسيرها تفسيراً علمياً أكاديمياً كما قمنا بدراسة جميع الجوانب المتعلقة بالظاهرة وأهم التفسيرات والأسباب التي أفرزت الظاهرة من منظور واقعي .

فمنهج دراسة الحالة هو من المناهج العلمية الأكثر تداولاً ورواجاً في دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية لما له من مميزات في تحليل الظواهر ودراستها دراسة علمية شاملة وممنهجة .

تقسيم الموضوع:

مقدمة "

المحور الأول : تأصيل مفاهيمي وضبط منهجي لمفهوم النزاع

- 1- المفهوم الشامل للنزاع
- 2- أركان النزاع وطبيعته وأصنافه
- 3- الطرق السلمية لتسوية النزاع

المحور الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة النزاع

- 1-نظريات عامة شاملة
- 2-نظريات جزئية فرعية
- 3-تحليل النزاعات الداخلية من منظور الدراسات الكمية

المحور الثالث: الرؤية التفسيرية للنظرية الواقعية لظاهرة النزاع

- 1-المرتكزات الفكرية للنظرية الواقعية
- 2- المنظور الواقعي في تحليل النزاعات
- 3- المقاربة التحليلية للنزاع عند الواقعيين الجدد.

المحور الرابع: دراسة تطبيقية لبعض النزاعات على الساحة الدولية

- 1-اهم النزاعات الدولية الراهنة
- 2-النزاع في اليمن.
- 3-النزاعات في منطقة المغرب العربي

الخاتمة

## تمهيد

شهد العالم في النصف الأول من القرن العشرين نزاعات دولية طاحنة تمخض عنها حربين عالميتين مدمرتين أثرتا على المنظومة الأمنية الدولية برمتها وأفرزتا نتائج كارثية على الإنسانية مما حدا بالمفكرين والمنظرين والخبراء في حقل العلاقات الدولية الى البحث والتحري للكشف عن أسباب هذه النزاعات بعد أن عجز الفكر المثالي عن تفسير الظاهرة وعن ما إذا كانت هذه النزاعات حالة طبيعة تحدث نتيجة تضارب وتصادم المصالح بين الدول وسعي هذه الأخيرة إلى الهيمنة والقوة أم أن هذه النزاعات هي حالة مرضية ناتجة عن أسباب أخرى.

فظهرت نتيجة هذا الجهد الفكري لجهاذة الفلاسفة والمفكرين السياسيين، نظريات علمية حاولت بشكل علمي ومنهجي وعملي في آن واحد تشخيص حالة النزاعات وإعطائها التفسيرات العلمية والخوض في أغوارها وتفسير مسبباتها ونتائجها ووضعها في قالب علمي ونظري ممنهج يسهل على ضوءه تحليل أي نزاع دولي .

ومن أهم هذه النظريات المفسرة لحالة النزاع، النظرية الواقعية والتي أحدثت صدى واسع في تحليل واقع النزاعات في العلاقات الدولية وأعطت تفسيراً علمياً وعملياً استنقته من الواقع الدولي لظاهرة النزاع بين الوحدات والكيانات السياسية المكونة للمنظم الدولي في سعيها لفرض منطقتها على الساحة الدولية. ومع تطور حالات النزاع وتشعبها وازدياد حدتها وشمولها لكل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية وتشابكها وتداخلها خاصة بين الشقين الداخلي والخارجي وزيادة قوة التأثير والتأثر في ضل تطور مفهوم وأبعاد ومستويات الأمن وتأثير هذه النزاعات على المنظومة الأمنية العالمية والدولية ومن هذا المنطلق جاء مقياس تحليل النزاعات الدولية لإمطة اللثام عن أسباب حدوث النزاع بشقيه الداخلي والخارجي على ضوء التحليل الذي قدمته نظريات العلاقات الدولية وخاصة الواقعية ورؤيتها لأسباب الظاهرة وللحلول الممكنة في معالجتها.

## المحور الأول: التأصيل المفاهيمي والضبط المنهجي لمفهوم النزاع

هرفت المجتمعات البشرية ومنذ الأزل ظاهرة النزاعات والتي أدت في الكثير من الأحيان إلى القضاء على دول وإمبراطوريات وحضارات، بل أدت إلى إبادة شعوب وأعراف بشرية عديدة، كما حدث في أمريكا بعد الغزو الأوروبي لها وإبادة السكان الأصليين من الهنود الحمر وكذلك أثناء الحربين العالميتين اللتان أدتا إلى إبادة الملايين من البشر، وما حدث ويحدث في الأراضي الفلسطينية من طرف الكيان الصهيوني، وبالرغم مما توصل إليه العالم من تطور تكنولوجي وعلمي وحضاري إلا أن ظاهرة النزاعات ازدادت حدة وقوة وهذا ما دفع بالباحثين في حقل العلاقات الدولية إلى محاولة إيجاد تفسير فعلي لظاهرة النزاع والتعريف بها وشرح أبعادها وتطوراتها وأنواعها.

## المفهوم الشامل للنزاع

### تعريف النزاعات:

لقد عرفت ظاهرة النزاع العديد من التعريفات التي أتى بها جهابذة الفلاسفة والمفكرين في حقل العلاقات الدولية ومن بين أهم هذه التعريفات ما يلي:

يعرف توماس شيلينغ النزاع أنه: « هو مواجهة يسعى كل طرف أثناءها جاهدا لتحقيق الربح عندئذ يوصف سلوك الخصم بواسطة ألفاظ مثل واعي، سليم، ربيع ويتجه الأطراف في هذه المواجهة إلى البحث عن قواعد تسمح بضمان أفضل الفرص للنجاح»

ويعرفه جون برتون: «أن النزاع يبدو أنه يدور على اختلافات موضوعية للمصالح ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج ايجابية وهي التعاون على أساس وظيفي من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها»

ويعرفه سموح فوف العادة: « أنه خلاف نشأ بين دولتين حول موضوع قانوني أو بسبب طارئ أو إجراء تتخذه إحداها ويثير تعارض في مصالحها الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية أو يؤدي إلى تعديل رئيسي في الأوضاع الراهنة».

كما يذهب ناصيف يوسف حتي إلى القول بأن "النزاع هو نتيجة تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره. ويكمن النزاع إذن، في عملية التفاعل بين طرفين على الأقل ويشكل هذا التفاعل معياراً أساسياً لتصنيف النزاعات بشكل واسع. وجاء في الفقرة الثانية للبرتوكول الملحق لاتفاقية جنيف « ينطبق على النزاعات المسلحة التي تدور بين السلطة المركزية وبين قوات منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى وتمارس تحت قيادة مسئولة على جزء من إقليم الدولة الذي سيطرت عليه»

**النزاع الدولي :** يحدث نتيجة التعارض بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره، إذن هو عملية تفاعل بين طرفين على الأقل للحفاظ على الوضع القائم المهده بالتغير أو لتغيير وضع قائم لم يعد ملائماً للطرف مصدر النزاع، ويمكن القول كذلك أن النزاع الدولي هو خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما. وعرفته محكمة العدل الدولية « أنه خلاف حول نقطة قانونية، أو واقعية أو تناقض وتعارض للطروحات القانونية أو المنافع بين دولتين».

وهناك بعض التداخل بين مفهوم النزاع والصراع والحرب لذا أردنا إمطة هذا اللبس الاصطلاحي والمفاهيمي ومحاولة إيضاح أوجه الاختلاف والتشابه والتداخل الموجود بين هذه المصطلحات.

### الفرق بين النزاع وبعض المصطلحات الأخرى المشابهة له:

**الصراع الدولي :** هو ذلك التصادم الناجم عن اختلاف العادات والتقاليد والبنى الاجتماعية في المجتمع الدولي مما يؤدي إلى سياسات خارجية متناقضة تريد احداها تحطيم الأخرى. يقول فرويد بأنه وسيلة ناجحة لتجميع كافة فئات الأمة حيث يتحقق لهم قدر كبير من الأفكار والانفعالات والمصالح المشتركة فتختفي المصلحة الشخصية لتبرز المصلحة العامة.

**أوجهه: عنفي، غير عنفي،**

**دافعه:** الدول تتصارع لتأخذ أكثر من بعضها في السياسة.

**مظاهره:** سياسي، اقتصادي، إيديولوجي.

**أدواته:** المساومة، الإغراء، الضغط، الحصار، التحريض، التخريب، الاحتواء.

**الحرب:** هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى واستعمال العنف لتحقيق أهداف معينة.

وفي التفريق بين الحرب والنزاع هناك رأيين:

**الرأي الأول:** يقول بأن النزاع المسلح أشمل من الحرب، لأن قبل الوصول إلى الحرب يمكن

أن يمر عبر مراحل متعددة يشملها النزاع.

**الرأي الثاني:** الحرب أشمل من النزاع كونها أوسع نطاق وقد تدوم مدة طويلة والنزاع في هذه

الحالة ما هو إلا مرحلة أولية قد تسبق هذه الحرب طويلة المدى.

و هناك من يقول أن الحرب والنزاع تستعملان لتفسير معاني مختلفة، أو وصف مظاهر

مختلفة ( حرباً استباقية وليس نزاع استباقي، كما نقول نزاع حدودي وليس حرب حدودية)

**الصراع:** أشمل من النزاع وهو يعني تنازع الإرادات الوطنية، وقد ينطبق النزاع على

الصراع كمفهوم شامل أمده أطول.

**الصراع والحرب:** الصراع لا يؤدي إلى غلبة أي طرف، كما يمكن تحطيم الطرف الآخر

دون فرض الإرادة عليه، أما الحرب لها صورة واحدة والصراع له أوجه عدة (تصاعدي

تتازلي)، حيث يمكن إدارة الصراع والتكيف معه.

**أركان النزاع وطبيعته وأصنافه**

للنزاع ثلاثة أركان رئيسية:

1- **الأطراف:** حيث يشترط أن يكون النزاع بين طرفين على الأقل، إما على المستوى الداخلي أو

الخارجي مثلا كأن يكون بين النظام والمعارضة أو بين جماعتين إثنتين إذا كان داخليا أما

الخارجي فيكون بين دولتين .



2-الدولية: ويتوفر هذا الركن أكثر في النزاعات الدولية حيث أن يكون أطراف النزاع من أشخاص القانون الدولي العام كالدول بالدرجة الأولى، دون إغفال ما للشركات والأفراد من دور في التسبب بمثل هذه النزاعات حيث ترتدي هذه الأخيرة صفة الدولية بعد أن تتعهدوا الدول عموماً عن طريق مقولة الحماية الدبلوماسية . كما أن النزاع الذي يحدث بين أعضاء الاتحاد الفدرالي يعتبر هنا نزاع داخلي أما النزاع الذي يتم بين دول داخلية في اتحاد كوفدرالي فيعتبر نزاعاً دولياً لأن هذه الدول تحتفظ بشخصيتها الدولية المستقلة وأهليتها القانونية الكاملة وصفتها الدولية المكتملة وعضويتها في المجتمع الدولي ولهذا فإن هذا النزاع يعتبر نزاعاً دولياً وينطبق عليه أحكام النزاع الدولي.

3-المنازعة: وتعني المعارضة أو إبداء الرأي المناقض لوجهة نظر الطرف الأول في المسألة محل النزاع أو إنكارها أصلاً أو تفسيرها تفسيراً يعاكس أو يغير أو ينقص أو يزيد على تفسير الطرف الثاني، والمنازعة كركن جوهري في حالة النزاع قد تتخذ أشكالاً متعددة على سبيل المثال:

- عدم الاتفاق في وجهات النظر بين الطرفين المتنازعين.
  - اعتراض طرف من الأطراف على إجراء أو رأي لطرف آخر بخصوص موضوع النزاع.
  - إنكار ادعاء طرف من الأطراف من جانب الطرف الثاني.
  - تفسير أحد الأطراف موضوع النزاع تفسيراً يغير تفسير الطرف الآخر.
- وقد تظهر المنازعة في شكل استخدام القوة المادية حسب المادتين 33 و34 من ميثاق الأمم المتحدة كالاشتباك المسلح أو القانونية كالاتجاه إلى القضاء الدولي لحل المنازعة. وقد نصت المادة 31 من الفقرة 3 من ميثاق الأمم المتحدة: "على أنه على مجلس الأمن وهو يقدم توصياته وفقاً لهذه المادة أن يراعي أيضاً أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقاً لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة» والمنازعة تقتضي دائماً وحدة الموضوع المتنازع عليه والمقصود هنا الوحدة المادية لا القانونية.

## طبيعة النزاع:

يذهب الخبراء وفقهاء القانون الدولي أن هناك فئتين من النزاع النزاعات ذات الطابع القانوني والنزاعات ذات الطابع السياسي.

1- **النزاعات ذات الطابع القانوني:** أو الخاضعة للقضاء والتي يكون فيها الطرفان على خلاف حول تطبيق الأوضاع القائمة أو تفسير أحكامها وهذه هي النزاعات التي يمكن حلها بالاستناد إلى القواعد القانونية المعروفة.

2- **النزاعات ذات الطابع السياسي:** وهي النزاعات الناشئة عن طلب احد الطرفين تعديل الأوضاع القائمة وبالتالي يمكننا اعتبارها أنها الادعاءات المتناقضة الصادرة عن طرفي النزاع والتي لا يمكن وصفها بالقانونية.

## أصنافه:

**نزاع دبلوماسي:** يحصل ضمن القنوات الإجرائية المعروفة والتي حددتها قوانين وأعراف دولية وتحصل في إطار الدبلوماسية متعددة الأطراف كالأمم المتحدة أوفي إطار العلاقات الثنائية المباشرة.

**نزاع غير مؤسسي:** ويحصل خارج القنوات المتعارف عليها لكنه لا يتسم بالعنف كقطع العلاقات الدبلوماسية، فرض عقوبات، تبادل الاتهامات.

**نزاع مسلح:** وهو الذي يلغي القنوات التقليدية للتفاعل النزاعي ويستبدلها بآليات تتسم بالعنف.

## تسوية النزاعات الدولية International Dispute resolution

عرّفت محكمة العدل الدولية الدائمة، النزاع الدولي بأنه «خلاف حول نقطة قانونية أو واقعية أو تناقض أو تعارض للطروحات القانونية أو الواقعية أو المنافع بين دولتين». وتتسأ النزاعات الدولية تقريباً للأسباب ذاتها التي تتسأ عنها نزاعات الأفراد، مع أن نتائج الأولى أشد خطراً وأعمق أثراً. فالى جانب الخلافات البسيطة وسوء التفاهم اللذين قد يسمان العلاقات بين دولتين أو أكثر لمدة قصيرة أو طويلة هنالك قضايا تسبب توتراً واحتكاكاً بين

الدول وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، أو على الأقل تعكر الهدوء وتخلّ بالتوازن في العلاقات الدولية.

قضايا كهذه أدت في الماضي إلى الحرب والخراب. غير أن العصر الذي نعيشه، عصر الذرة والأسلحة الفتاكة حمل الدول على الإحجام عن الاندفاع بالنزاع إلى منتهاه. وفي حال عدم التمكن من حل النزاع قد تكتفي الدول المتنازعة بقطع العلاقات الدبلوماسية أو الاقتصادية فيما بينها من دون أن تلجأ إحداها للحرب التي يبقى شبحها ماثلاً مهدداً. فعالم اليوم عالم تكامل وتعاون في شتى الميادين ولا تستطيع دولة مهما بلغت من الغنى والقوة والاستقرار أن تدعي الاكتفاء الذاتي. لذا فسوء العلائق بين دولتين له مضاعفات لا على مصالحهما فحسب بل على مصالح مجموعة من الدول. وقد يؤدي الأمر حين يكون النزاع بين دولتين كبيرتين إلى مضاعفات تؤثر في الإنسانية كلها. لذا فإن من مصلحة المجتمع الدولي أن تكون هناك طرق سلمية مفتوحة أمام الدول المتنازعة لتسوي خلافاتها القائمة على نحو سريع ومرصٍ للأطراف المعنية بقدر الإمكان ومن ثمّ فحل النزاعات الدولية واحد من أهم الموضوعات التي عني بها القانون الدولي منذ نشأته. وقد تم الاتفاق على تقسيم أساليب تسوية النزاعات الدولية settlement of international disputes إلى أسلوبين ودي وغير ودي:

أولاً . التسوية الودية للنزاعات الدولية درجت غالبية الاتفاقات الدولية المتعلقة بحل النزاعات بطريقة ودية على تصنيفها في:

▪ نزاعات سياسية. political disputes

▪ نزاعات قانونية. legal disputes

وذهبت إلى أن الثانية منها دون الأولى قابلة للحل بالطرق القضائية، وقد أخذ ميثاق الأمم المتحدة ذاته بهذا التمييز، إذ نصت الفقرة (3) من المادة 36 على أن يوصي مجلس الأمن

أطراف النزاع بوجوب إحالة منازعاتهم القانونية على محكمة العدل الدولية. لذا يستحسن اعتماد التصنيف السابق للنزاعات على الرغم من صعوبة التفريق واقعياً بين النزاعات السياسية المجردة وتلك القانونية المجردة فعنصر السياسة موجود في الأخرى إجمالاً

### التسوية السياسية

أقرت هذه الحلول في مؤتمر لاهاي المنعقد في عامي 1899 و1907. والحلول السياسية الودية هذه كثيرة يفضلها بعضهم على الحلول القضائية لسببين أولهما: إمكان تطبيقها في جميع أنواع النزاعات، وثانيهما لأنها لا تترك في النفوس شعور الاستياء عند اللجوء إليها. ويرد على ذلك بأن الحلول السياسية قد تنجح في إزالة سوء التفاهم إزالة مؤقتة بين الدول. وكثيراً ما تكون مبنية على هضم حقوق طرف من الأطراف المعنية فتتحرف عن مبادئ العدالة والإنصاف equity التي هي هدف كل نظام قانوني. وأكثر من هذا فإنها قد تقود إلى خلافات مستقبلية أكثر خطراً من تلك التي حُلّت بالمساومة السياسية.

وفيما يلي أهم الحلول الودية السياسية التي جاء عليها ميثاق الأمم المتحدة، مع ملاحظة أنها ليست حصرية وأنه يمكن تصور أي حل آخر أو حلّ هو مزيج بين نوعين منها من شأنه إحلال الوئام محل الخصام.

#### 1- التفاوض المباشر: direct negotiation وهو أبسط الوسائل التي تلجأ إليها

الدول لحل نزاعاتها، وتتم عادة على يد ممثلي الحكومات المتنازعة الذين يجرون فيما بينهم محادثات بقصد تبادل الرأي في الموضوعات المتنازع فيها وتقليب وجهات النظر فيها قصد الوصول إلى حلول مرضية للفريقين. والمفاوضات قد تكون شفوية تجري في مؤتمرات، أو خطية تتجلى في تبادل مذكرات Exchange of Letters وكتب ومستندات. ويشترط لنجاحها تكافؤ الأساليب السياسية التي تتبع من قبل من يباشرها وإلا سقطت الدولة الضعيفة

فريسة لشروط تملئها عليها الدول الكبرى. هناك أمثلة كثيرة على لجوء الدولة إلى حل مشكلاتها عن طريق المفاوضة المباشرة (قضية حوض السار، وقضية إنهاء المعاهدة البريطانية الأردنية ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في (79/3/26) ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية في (1994/9/26) كما أن الأمم المتحدة اعتمدت على المفاوضة المباشرة بين الأطراف المعنية لحل نزاعاتهم التي عرضت عليها أو طرحت أمامها.

2- **المساعي الحميدة: good offices** إذا أخفقت دولتان في الوصول إلى حل مرض لنزاعهما قد تقوم دولة ثالثة، بالتدخل الودي لمساعدتهما على حلّه. فالمساعي الحميدة تعني أن دولة لا علاقة لها بالنزاع القائم تتدخل من تلقاء نفسها بكياسة بين الدولتين لحملهما على إنجاءه. ومن شأن المساعي الحميدة إما العمل على الحيلولة دون تطور الخلاف إلى نزاع مسلح أو محاولة القضاء على نزاع مسلح نشب بين الدولتين. والأمثلة كثيرة على كل من النوعين المذكورين فقد عينت منظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمرها الثالث المنعقد في الرياض أواخر عام 1980 لجنة إسلامية للمساعي الحميدة بين العراق وإيران بهدف وضع حد للنزاع القائم بينهما. وقد جرت العادة منذ عهد «داغ همرشولد» الأمين العام الثاني للأمم المتحدة حتى عهد الأمين العام الحالي غوتيرش أن يبذل الأمين العام للأمم المتحدة مساعيه الحميدة لحل النزاعات بين الدول، وقد نجح في بعضها كالمساعي الحميدة المبذولة عام 1955 بين الولايات المتحدة والصين، وأخفق في بعضها الآخر كالنزاع العراقي الإيراني قبل تفجره في الحرب الدموية ذات الثماني سنوات، والحروب الجارية في التسعينات في البوسنة وكوسوفو ورواندا وأفغانستان.

3-التحقيق inquiry: يهدف التحقيق أصلاً إلى تحديد الوقائع المادية والنقاط المختلف عليها تاركاً للأطراف المتنازعة استخلاص النتائج التي تنشأ عنه إما بصورة مباشرة، ويكون ذلك عن طريق المفاوضة، وإما بصورة غير مباشرة، أي عن طريق التحكيم. لكن التحقيق تطور في ظل المنظمتين العالميتين (عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة) فأصبح من الوسائل الودية التي كثيراً ما يلجأ إليها تمهيداً لحل النزاعات الدولية. وهكذا لم يعد عملها مقتصرًا على تحديد الوقائع كما كان الأمر عندما ابتدع التحقيق في مؤتمر لاهاي، بل تعداه لإبداء رأي ما في النزاع. ومن أقدم الأمثلة على التحقيق الدولي ذلك الذي جرى في قضية الباخرة الإنجليزية «دوغريباتك» التي أغرقها السفن الروسية في عام 1904 ظناً منها بأنها يابانية. فاجتمعت لجنة للتحقيق اقترحتها فرنسا برئاسة الأميرال فورنيهForniet ونتيجة للتقرير الذي وضعته اضطرت روسيا إلى دفع تعويض مادي لإنكلترا. ولعل من أحدث الأمثلة التحقيق المتواصل الذي أجراه خبير الأمم المتحدة «إيكهريهوس» في مدى تقيد العراق بقرارات مجلس الأمن الخاصة بنزع أسلحته غير التقليدية منذ انتهاء حرب الخليج الثانية في آذار/ مارس 1991، إلى أن طرد من العراق بتهمة تحيزه الواضح ضده. وتجدر الإشارة إلى أن المادة 90 من ملحق (بروتوكول) جنيف الأول لعام 1977 الذي جاء يكمل اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 التي وضعت أساس القانون الدولي الإنساني نصت على إنشاء لجنة دولية لفحص الوقائع التي حددتها المادة فقد أسند إلى هذه اللجنة لا التحقيق في كل خرق خطير لاتفاقيات جنيف فقط بل إمكانية بذل مساعيها الحميدة لدى الدول المعنية.

#### 4-التوفيق أوالمصالحة: coniliation هذا أسلوب حديث العهد قياساً بغيره من الأساليب

المعروفة لحل النزاعات السياسية بالطرق الودية، إذ لم تعرض له معاهدتا لاهاي ولم يدخل حيز القانون الدولي إلا عام 1919 حين بدأت الإشارة إليه بتكرار ذكره في كثير من المعاهدات وكانت كل واحدة منها تتقن في وضع صيغة خاصة له. فهناك مجموعة المعاهدات الاسكندنافية والبولونية والألمانية والفرنسية وغيرها. ولكن أهمها بلا شك كان معاهدة لوكارنو (16/10/1925) التي وضعت للتوفيق القواعد التالية:

- تتألف اللجان من ثلاثة أو خمسة أعضاء على الأكثر وتكون دائمة.
- ينحصر اختصاصها في الخلاف على المصالح Interests لا على الحقوق Rights ولا يكون هذا الاختصاص إلزامياً، كما أن التقرير الذي تضعه لا يكون ملزماً للطرفين بل يكون مستنداً إلى حلول تحكيمية أو قضائية لاحقة.
- تتبع لجان التوفيق الأصول المنصوص عليها في معاهدة لاهاي بشأن التحقيق.

#### الحلول القضائية

تتم هذه الحلول عن طريق القضاء أو التحكيم الدوليين. يُعرف القضاء الدولي بأنه «وسيلة لحسم نزاع بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي بحكم قانوني صادر عن هيئة دائمة تضم قضاة مستقلين جرى اختيارهم مسبقاً، أما التحكيم الدولي فهو وسيلة لحسم نزاع بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي بحكم صادر عن محكم أو مجموعة محكمين يختارون من قبل الدول المتنازعة». توجد اليوم محاكم دولية على الصعيدين العالمي والإقليمي وتعد محكمة العدل الدولية، الأمم المتحدة المساعد القضائي الرئيس لهيئة الأمم المتحدة، وقد مارست اختصاصها القضائي (بين الدول) والإفتائي (بطلب من المنظمات الدولية) بتساعد بين طوال نصف القرن الماضي، وكانت قد خلفت في مهامها

محكمة العدل الدولية الدائمة التي لازمت عصابة الأمم، غير أن القاعدة العامة في محكمة العدل الدولية وسلفها أن ولايتها القضائية اختيارية لا تتعدى إلا برضا الأطراف المعبر عنه بطرق مختلفة. وتوجد إلى جانب المحكمة الدولية محاكم إقليمية أهمها محكمة العدل الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان والهيئة القضائية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، وأنشأت منظمة المؤتمر الإسلامي محكمة عدل إسلامية، كما تتجه الأقطار العربية منذ مدة نحو إقامة محكمة عدل عربية. وقد أنشئت في مؤتمر روما الدبلوماسي لعام 1998 المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة عتاة المجرمين الدوليين. أما على صعيد التحكيم الدولي International Arbitration فتوجد اليوم محكمة التحكيم الدولية الدائمة وهي في حقيقتها ليست محكمة مؤلفة من محكمين جاهزين في مقرها بلاهاي لفض ما يعرض عليهم من نزاعات. بل ينتخب أعضاء هذه المحكمة من بين قائمة بالأسماء التي أودعتها الدول لدى ديوان المحكمة كلما دعت الظروف لتأليفها ويتم اختيار المحكمين باتفاق الطرفين فإن أخفقا تتألف المحكمة وفق النظام الخاص المنصوص عليه في الاتفاقية أي يعين كل طرف محكّمه ويختار المحكمان محكّمًا فيصلاً وإلا عينه مرجع محايد كرئيس محكمة العدل الدولية.

وسواء في القضاء أم التحكيم الدولي تتبع، مع الفوارق بينهما، القواعد الأساسية العامة في المرافعات أمام القضاء والتحكيم الوطني. ومن أحدث أمثلة اللجوء إلى التحكيم في قضايا عربية التحكيم الذي جرى حول طابا بين مصر والكيان الصهيوني وانتهى لمصلحة مصر، والتحكيم الذي جرى حول السيادة على جزر حنيش اليمنية بين اليمن وأريتريا. أما لجوء الدول العربية إلى محكمة العدل الدولية فقد تكرر. حكمت المحكمة بين ليبيا وتونس في نزاعهما على الجرف القاري بينهما. كما حكمت في النزاع على الحدود البحرية بين قطر والبحرين وتسعى دولة الإمارات العربية المتحدة حثيثاً لرفع نزاعها مع إيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى إلى القضاء أو التحكيم الدوليين.



## الحلول الودية في ميثاق الأمم المتحدة

وجبت المادة (2 و 3) من الميثاق على الدول الأعضاء أن يفضوا منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر. وخصص الفصل السادس (م 33.38) لترجمة هذا الالتزام فقد أوجبت المادة 33 على المتنازعين في كل خلاف قد يؤدي استمراره إلى تهديد السلم والأمن الدوليين أن يسعوا إلى حله بايدي ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء إلى المنظمات أو الاتفاقات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية. وجاء في المادة 34 أن لمجلس الأمن أن يحقق في كل نزاع  $conflict = dispute$  أو في كل حالة  $situation$  تؤدي إلى خلاف بين الدول. والفرق بين النزاع والحالة هو أنه في الأخيرة تهتم الدول بحادثة دولية ليس لها مصلحة مباشرة في حلها. غير أن تجارب السنين الخمسين الماضية أثبتت أن الدول كثيراً ما تكيف الوصف القانوني للخلاف القائم على نحو لا يحرمها من حق التصويت عليه، وهذا ما يحدث إذا ما صنف الخلاف على أنه نزاع (م 3/27). كذلك يمكن للجمعية العامة أن تنتظر في أي نزاع لا ينظر فيه مجلس الأمن فعلاً وتصدر توصياتها بشأنه. يبقى الفرق في أن قرارات مجلس الأمن ملزمة على عكس توصيات الجمعية العامة فهي، في رأي جمهور الفقهاء، تحمل قوة التوصيات ليس إلا. ومن جهة أخرى ومنذ أن تسلم الأمين العام الأسبق داغ همرشولد مهام الأمانة العامة للأمم المتحدة ازدادت أهمية هذا المنصب السياسية فقد أسهم هو وخلفاؤه أوفانتوفالدهايمو دريكويلار وبطرس غالي وكوفي أنان في وضع حد لعدد من المنازعات الدولية بالحلول السياسية الودية (أفغانستان وهاييتي والبوسنة والصومال وغيرها).

ي التسوية الإكراهية التي تجبر بوساطتها دولة ما أو منظمة دولية دولة أخرى على الرضوخ لوجهة نظرها أو الانصياع لقرارات الجماعة الدولية بحسب الحال. ولقد عرّف العالم عدداً

غير قليل من الوسائل الفعلية للتسوية بالنزاعات الدولية international disputes وأهمها الحرب وفيما يلي تعداد لهذه الوسائل:

1. قطع العلاقات الدبلوماسية: **severence of diplomatic relation** وهو لا

يستجّر حتماً قطع العلاقات القنصلية ما لم يقصد منه ذلك صراحة.

2. الاقتصاص: **retaliation** ومثاله اتخاذ تدبير مماثل لمنع رعايا دولة أجنبية من

دخول البلاد أو تحديد عددهم فيها أو رفع تعرفه الجمارك، كل ذلك على سبيل

المعاملة بالمثل. reciprocity.

3. الثأر أو الانتقام: **reprisal** ويطبق بحق كل دولة ارتكبت مخالفته لنص صريح وارد

في المعاهدات أو القواعد الدولية العرفية. وقد كان الثأر في الماضي يتم بواسطة

القرصنة piracy، ومن أحدث الأمثلة عليه اليوم قصف الطائرات الأمريكية لفيتنام

الشمالية رداً على نسف المنشآت الأمريكية في فيتنام الجنوبية، وقصف الطائرات

الأميركية مدينتي طرابلس وبنغازي عام 1986 بحجة تورط ليبيا المزعوم في تفجير

ملهى ليلي يرتاده الجنود الأمريكيون في مدينة فرانكفورت بألمانية.

4. الاحتلال المؤقت: **temporary occupation** ومثاله احتلال الألمان للأراضي

الفرنسية عام 1870 لحملها على دفع الغرامة المفروضة عليها، وكذلك محاولة

احتلال الجيوش الفرنسية والإنكليزية لبعض الأراضي المصرية عام 1956 لإجبار

مصر على التراجع عن تأميم شركة قناة السويس ووقف دعمها لثورة الجزائر على

فرنسة، واحتلال الكيان الصهيوني لسيناء والجولان عام 1967 لحمل كل من مصر

وسورية على الاعتراف بإسرائيل والرضوخ لتسوية سلمية تضمن هيمنتها على

المنطقة العربية.

5. الحصار السلمي: **pacific blockade** وهو ضرب نطاق حول بلاد ومنعها من

الاتصال بالبلاد الأجنبية، مثال ذلك الحصار الذي ضربه بريطانيا على اليونان

لحملها على تأدية دين أحد المرابين من رعاياها، وحصار الولايات المتحدة لكوبة في مطلع الستينات عقب انتصار ثورة الرئيس فيدل كاسترو.

6. **حجز السفن Embargo**: أي حجز السفن العائدة للدول المعادية عند رسوها في مياه الدولة المعتدى عليها، ومنعها من الخروج حتى تسلم الدولة المعادية بوجهة نظر الدولة الحاجزة.

7. **توقيف السفن**: أي منع السفن من مغادرة الموانئ ربحاً من الزمن، وقد أضحت اليوم وسيلة بالية لا تفكر الدول باللجوء إليها.

8. **المقاطعة الاقتصادية Economic Boycott**: وهي قطع التعامل التجاري مع الدولة أو الدول الأخرى لإكراهها على إصلاح خطأ وقعت فيه أو تعديل تصرف غير مشروع أقدمت عليه، وهو سلاح حديث العهد ابتكره هذا العصر، وتعتبر من الأسلحة القوية. وتقضي المقاطعة الاقتصادية بقطع كل علاقة مالية أو تجارية بين الدولتين وقطع أي اتصال مالي أو تجاري بينهما أو بين رعاياهما، بل كثيراً ما تذهب إلى حد عدم السماح لسفن أو طائرات الدولة التي استهدفت باستعمال مرافئء الدول التي استخدمته وتمتد المقاطعة أحياناً لتطال رعايا الدول الأخرى، التي تسهم في دعم اقتصاد الدولة المفروض بحقها المقاطعة الاقتصادية، ويسمى هذا النوع المقاطعة من الدرجة الثانية. وقد فرضت الدول العربية منذ الخمسينات المقاطعة الاقتصادية الكاملة على الكيان الصهيوني كما فرضت المقاطعة من الدرجة الثانية على الشركات والأفراد من رعايا الدول الأخرى التي يقرر مؤتمر مفوضي المقاطعة أنها تسند الاقتصاد الإسرائيلي أو المجهود الحربي الإسرائيلي. وكانت الأمم المتحدة ممثلة بمجلس أمنها قد فرضت مقاطعة اقتصادية على جنوب إفريقيا حتى عادت عن سياسة التمييز العنصري (الأبارتهايد) في مطلع التسعينات.

9. الحرب: war كانت الدول تلجأ إلى الحرب كحل وحيد لمشكلتها مع دولة أخرى فتشهر عليها الحريغير أن ميثاق الأمم المتحدة الأمم المتحدة جاء يحرم الحرب، بل حتى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها إلا في حالتين اثنتين هما: حالة الدفاع المشروع وحالة كون القوة مستخدمة تحت راية الأمم المتحدة تطبيقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق.

ومع ولادة الأمم المتحدة أصبحت وسائل الاقتصاص والتأثر والاحتلال المؤقت وحجز السفن وتوقيفها محرمة. وحلت محلها التدابير الجزرية التي نص عليها في الفصل السابع الخاص بمباشرة مجلس الأمن لاختصاصات وسلطات مختلفة في أحوال تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع العدوان ويمكن إجمال هذه وتلك فيما يلي:

-إذا قرر مجلس الأمن أن ما وقع يهدد السلام أو يخل به أو يعتبر عملاً من أعمال العدوان كما عرّفه قرار الجمعية العامة رقم 3314 لعام 1974 جاز له اتخاذ تدابير حددتها المادتان 41 و42 من الميثاق وهي على نوعين:

أ. تدابير قسرية: لا تصل إلى حد استعمال القوة: وتشمل وقف الصلات الاقتصادية مع الدولة المعتدية، ووقف المواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات مع الدولة المعتدية كلياً أو جزئياً (م41).

ب. تدابير عسكرية: إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير السابقة لا تفي بالغرض أو غير كافية جاز له أن يتخذ بطريق القوات البحرية والبرية والجوية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصار والعمليات الأخرى الجوية أو البرية أو البحرية. وللمجلس في ذلك أن يسخر المنظمات الإقليمية لمساعدته (م53) و قد طبقت التدابير العسكرية فعلاً في كوريا 1950، ومؤخراً في البوسنة والهرسك 1992. وبما أن الأمم المتحدة ليست دولة فوق الدول وليس لها بالتالي شرطة دولية خاصة بها فقد وردت عدة نصوص في ميثاق الأمم المتحدة القصد

منها بيان الوسيلة التي تنفذ فيها التدابير التي يقرها المجلس، وهي نصوص تحمل في تضاعيفها الإلزام القانوني الكامل للدول الأعضاء كافة بقرارات المجلس المتخذة بموجب الفصل السابع. فقد تعهدت جميع الدول الأعضاء بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها. وهذا الالتزام القانوني الذي جاءت عليه المادة 25 من الميثاق يتضمن تعهد الدول الأعضاء بإسهامها في التدابير التي يقرها المجلس ومعاونته في الأعمال التي يقوم بها.

وتعهدت جميع الدول الأعضاء إسهاماً منها في حفظ الأمن الدولي بأن تضع تحت تصرف مجلس الأمن، حين يقرر استخدام القوة المسلحة طبقاً لاتفاقات خاصة، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية، ومن ذلك حق المرور في أقاليمها.

وينص الميثاق على إنشاء لجنة رؤساء أركان الحرب التابع لمجلس الأمن بغية إسداء المشورة والمعونة له ومساعدته في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات لحفظ السلم والأمن الدوليين. هذا هو نظام الأمن الجماعي collective security الذي جاء به ميثاق الأمم المتحدة لتسوية النزاعات وردع العدوان، لكنه في الواقع لم يطبق إلا مرة واحدة في الأزمة الكورية، أما ما تبعها من أزمات فإن الأمن الجماعي بكل مضامينه الرادعة تحول إلى ما أسماه الأمين العام الأسبق، داغ همرشولد «دبلوماسية الردع preventive» diplomacy وهي تقوم على وضع قوات دولية تفصل بين المتنازعين بفرض أن الزمن حلال المشاكل المستعصية. وكان أول استخدام لهذه القوات في سيناء أثر انسحاب قوات العدوان الثلاثي، ثم في أماكن مختلفة من السلفادور في أمريكا اللاتينية إلى كمبودية في الشرق الأقصى. وحين كانت قوات الأمم المتحدة الرمزية تكلف القيام بعمل عسكري ما كان توقف نجاحها أو إخفاقها يتوقفان على رغبة الدول المسيطرة على مجلس الأمن، وقد أصبحت هذه السيطرة بيد الولايات المتحدة منذ أيلول 1990 أي منذ أعلن الرئيس «بوش» ولادة النظام العالمي الجديد بانحياز الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية، وسيطرة أمريكا على العالم مباشرة أو بالوساطة. لذا أصبح استخدام الوسائل غير الودية لحل النزاعات

الدولية مسألة مزاجية تقوم على أساس المصلحة الوطنية الأمريكية أو مصلحة حلفائها وهنا يلعب المعيار المزدوج دوراً حاسماً ففي حين يسرح الكيان الصهيوني ويمرح في عدوانه واحتلاله لأراضي الغير بلا رادع، تعاقب ليبية على مجرد الشك، وتهدد إيران لمجرد الإحساس بالخوف من ثورتها، وفي هذا ما فيه من عشوائية في حفظ السلام والأمن الدوليين، وفرض حلول تبتعد كثيراً عن العدل وبالتالي تحمل في مضمونها بذور خلافات جديدة وخطيرة. وتهدد هذه مع العراق وكورية الشمالية بحجة أنها تصنع ما يسمى بوسائل الدمار الشامل وإن حكامها لا يمثلون شعوبها.

### إدارة النزاع

تعد النزاعات ظاهرة عادية بسبب الفروقات الطبيعية بين الأفراد والدول. وترجع هذه الفروقات إلى: - - اختلاف الخبرات والتجارب.

- اختلاف القيم.

- اختلاف الأهداف.

- اختلاف وجهات النظر.

- اختلاف كيفية الحكم على الصواب والخطأ.

لذلك فإن إدارة النزاعات تتطلب إستراتيجيات جيدة، وندرج هنا خمس وسائل واستراتيجيات للتعامل معها:

#### أ. الاستراتيجية العلمية:

تقوم بتحليل موضوعي لسبب النزاع وخلفيته وتسعى إلى إيجاد حلول تخدم أهداف

المجموعة ومهامها.

#### ب. الاستراتيجية السياسية:

تعطي كل دولة عضو في الامم المتحدة حقاً متساوياً في التعبير عن الرأي، وتتبع حكم الأغلبية من خلال عملية تصويت.

### ج. الاستراتيجية القانونية:

تبحث في القوانين والأنظمة لمعرفة أي منها ينطبق على الوضع القائم، ومن ثم تنفيذها.

### د. الاستراتيجية التي تتبع التسلسل الهرمي " أو التدرج في المسؤوليات " :

يتم اتباعها عن طريق الرجوع إلى السلطة الأعلى في الهرم التنظيمي، للبحث عن كيفية التعامل ووضع الحلول.

### هـ. استراتيجية المشاركة في حل المشاكل:

تعمل على جمع الأطراف المعنية سوياً بغية الوصول إلى اتفاق مشترك برضى الجميع، وهو ما يعرف بقاعدة رابح / رابح.

ويمكن تحقيق أفضل النتائج باتباع القواعد التالية عند الحوار في النزاعات:

1. تحديد حيز النزاع.

2. جمع مختلف الآراء حول موضوع النزاع.

3. التعرف على خلفية النزاع والمتطلبات.

4. تحويل الغضب والتوتر إلى رغبة في التغيير.

5. التفكير والبحث في كافة أنواع الحلول الممكنة.

تقييم جماعي لجميع الخيارات بغية إيجاد حل على قاعدة رابح / رابح، بحيث يرضي جميع الأطراف.

المحور الثاني النظريات المفسرة لظاهرة النزاعات

هناك نوعان من النظريات

**نظريات عامة شاملة:** تقدم تحليلا عاما للعلاقات الدولية وليس تفسيراً جزئياً فقط (المثالية، الواقعية، السلوكية).

**نظريات جزئية فرعية:** وهي تهتم بتقديم تفسير لجزء واحد من العلاقات الدولية (التكامل، التحالف، الاندماج) ونذكر منها:

**1-نظرية العنف الاجتماعي:** والتي تقول أن ظاهرة النزاعات هي القوة الوحيدة المحركة في تاريخ البشر والأحداث الجزئية الخاصة بالأفراد يمكن تفسيرها في إطار النزاعات، كما أن التطور مرتبط بالنزاعات.

(التطور الناتج عن الحروب هو الأساس وليس السلم، (تطور الصناعة الحربية الاختراعات ، تماسك المجتمع).

**2-نظرية انقراض الحضارة:** تولتها أمريكا وظهرت في فترة الحرب الباردة ( الحرب بالنيابة أي ينشط كل طرف من ينوب عليه في الحرب) وأصحاب هذه النظرية يرون بأن الحضارة الحقبة هي الحضارة الغربية وهي تعاني خطر الشيوعية واستمرارها في التعايش معها سيؤدي إلى انقراضها لأن الشيوعية تستعمل العنف، ولذا تجديد وتشجيع النزاع والسباق نحو التسليح وكانت ذريعة للولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الكثير من دول العالم.

**3- النظرية الكوسموبوليتانية (العالمية):** منذ الأزل العالم مقسم إلى أجناس عليا وأخرى سفلى والنزاع بينها مسألة أبدية ولا بد أن تنتصر العليا فهي تتمتع بالحق المشروع للسيطرة (نازية).

**4- النظرية الماركسية:** وقد رأت هذه النظرية أن النزاع هو ناتج عن الصراع الطبقي بين مكونات المجتمع ومحاولة طبقة معين السيطرة على مقدرات الثروة وإخضاع الطبقة الكادحة إلى سيطرتها فيما ذهب بعض الماركسيين إلى ابعده من ذلك مثل ما ذهب إليه المفكر الشيوعي مالتوس في كتابه << محاولة في مبدأ السكان >> وجاء في تحليله أن السكان



يتكاثرون بسرعة والغذاء ببطء (متتالية هندسية، متتالية حسابية)، وأصحاب العاهات يتقلون كاهل الدولة ويجب التخلص منهم ويجب منع الفقراء من المطالبة بحقوقهم وعليهم خوض معركة الإنتاج، والحل هو في النزاعات لتقليص عدد السكان، والتوفيق بينهم وبين الغذاء.

5- النظرية السياسية الجغرافية: الدول من موقع مكانتها وموقعها في الساحة الدولية تسعى للتوسع والبحث عن مناطق نفوذ وهكذا تدخل في نزاعات مختلفة.

ويمكن أن نقول أن هناك بعض الدول تلجأ إلى اختلاق نزاعات خارجية وذلك للتغطية على فشلها الداخلي واحتواء غضب الرأي العام والإحباط النفسي للمجتمع.

### تحليل النزاعات الداخلية من منظور الدراسات الكمية

تهدف الدراسات الكمية إلى وضع مؤشرات كمية دقيقة لقياس مستويات العنف وذلك للحصول على معايير يسهل من خلالها تأهيل حالات تنازعية معينة إلى نزاعات مسلحة، وهو ما يمكن من وضع حدود للمجتمع المسحي في فترة معينة. وبالإضافة إلى ذلك فإن المسح يشمل قياس المتغيرات التي تتحكم في تفجر النزاعات، مدتها (عمرها) ونهايتها، والحصول على مثل هذه المعطيات يتيح للباحثين إجراء مقارنات بين مختلف النتائج التي يتم الحصول عليها بواسطة دراسات مختلفة، مثل تلك التي تتناول تأثير متغيرات معينة (كالفقر أو التنوع الإثني أو الديمقراطية) في مسار النزاع نحو التصعيد أو التهدئة، أو الدراسات التي تركز على دور الطرف الثالث في إدارة النزاعات الإثنية.

### 1- تدخل الطرف الثالث من منظور كمي

ما هو دور الطرف الثالث في النزاعات الداخلية من منظور كمي؟ تتحدد وظيفة التدخل، حسب Regan في تعظيم المكاسب المحتملة للأطراف من وراء التسوية الآتية عوض الاستمرار في القتال بهدف تحقيق نصر متوقع، وبتعبير آخر فإن النزاع يعكس وضعية حيث يتم الحصول على المعلومات عبر الحركات المتتابعة لطرفي أو أطراف النزاع، وهدف التدخل الخارجي هو التأثير في نقل هذه المعلومات وفي محتواها أيضاً.

ويمكن تلخيص هذه الوضعية في المعادلة التالية:

$$م = ت إق + م ع ق \times ط^*$$

ومعنى ذلك أن المكاسب المتوقعة (م) لأطراف النزاع من وراء التسوية الآنية تتوقف على تكاليف الاستمرار في القتال (ت إق)، والمكاسب المتوقعة حالة عدم الاستمرار في القتال (م ع ق)، إضافة إلى توقعات كل من الفاعلين حول الخطوات التي يفكر فيها أو يقدم عليها الطرف الثالث ومما سبق يتبين أن دور الطرف الثالث يكمن في جعل كل من تكاليف الاستمرار في القتال وفوائد التسوية مرتفعين، وهذا يتوقف على قدرته في التحكم في ط\*، والتي تقوم بدورها على مدى فعالية الاستراتيجية المتبعة في تحويل المعلومات لأطراف النزاع حول خياراته ومقاصده.

وفي حالة تبني الطرف الثالث لخيارات تدخلية معينة، فإن احتمالات نجاحه في وقف العنف يتوقف على المعادلة التالية، وهي تعبر عن الفترة الزمنية المطلوبة لجر الأطراف نحو التسوية:

$$م ج ز م ف 1 = إ ح (ت ز س + م ز س) - (1 - إ ح) (ت ز ن + م ز ن)$$

$$إذا كانت م ج ز م ف 1 < 0$$

أي مجموع المكاسب المتوقعة لفاعل (ف) خلال زمن (ز) ذات محصلة إيجابية، فإنه يمكن للطرف الثالث جر هذا الفاعل نحو التسوية، على أن المدة المطلوبة لتحقيق ذلك تتوقف على قيمة (ن). بينما يعتمد حساب هذه المحصلة على احتمالات (إح) الحصول على تنازلات آنية في مائدة التفاوض مرفوقة بالتكاليف (ت ز س) والمكاسب (م ز س) المتوقعة من وراء التسوية الآنية (تس في ز)، أما الطرف الثاني للمعادلة فيعبر عن مدى تدني احتمالات الحصول على تنازلات تفاوضية بل وانعدامها مرفوقة بالتكاليف (ت ز ن) والمكاسب (م ز ن) المتوقعة من وراء الاستمرار في القتال حتى النصر وذلك في مدة زمنية (زن). تظهر المعادلة السابقة أن أحد المؤشرات التي تعيق عمل الطرف الثالث هي أن:  $م ز س > م ز ن$  أي أن الفاعلين غالباً يفترضون أن المكاسب التي يمكنهم الحصول عليها من خلال تسوية

تفاوضية أقل من تلك المتوقعة حالة الانتصار في الحرب، لكن ومن حسن حظ الطرف الثالث فإنه يوجد مؤشر موازن للمعادلة يتمثل في:  $T > T_n$  أي أن التكاليف ترتفع دوماً بمرور الوقت.

لكن كيف يمكن الاستناد لعامل الاحتمالية (إح) للتأثير في مسار النزاع؟ يقول Regan أن توازن القوى في تقديرات المتقاتلين لاحتمالات النصر في زمن معين (ز) وفي فترة زمنية مستقبلية (زن). وبهذا فإن توازن القوى هو العامل الحاسم في تحديد إرادة كل طرف في التسوية الآنية وهذا مقابل الاستمرار في القتال حتى النصر. ولتحقيق ذلك، فإن الطرف الثالث يتبنى ثلاثة خيارات تدخلية: التدخل العسكري، التدخل الاقتصادي، والتدخل الدبلوماسي.

## 2- تكميم التدخلات - رصد الأشكال المختلفة للتدخل في النزاعات:

حسب معايير Regan، فقد شهد العالم 1043 تدخلا في 101 نزاعا داخليا في الفترة من 1945 - 1999. وبالاعتماد على معايير Gurr حدد Regan نسبة النزاعات الإثنية بـ 52% من مجتمعه المسحي، بينما حدد نسبة النزاعات الإيديولوجية - التوجه بـ 12%.

وإضافة للنتائج السابقة فقد توصل Regan إلى أنه ومن بين 1043 تدخلا، فإن 608 منها كانت منحازة للحكومة، بينما انحازت 378 تدخلا لصالح المعارضة أو الحركات الانفصالية، و فقط 57 من هذه التدخلات كانت محايدة، أما من حيث الفعالية فقد وجد أن 69% من التدخلات ساهمت في إطالة بدل تقصير عمر النزاع، في حين ساهمت أغلب التدخلات غير المنحازة في إنهاء النزاع. وفيما يلي أهم النتائج الأخرى التي توصل إليها Regan:

1 - التدخل الذي ينحاز للحكومة يقلص المدة المتوقعة للنزاع، بينما تساهم التدخلات التي تتحاز للمعارضة في إطالة عمر النزاع.

2 - التدخلات الخاطفة تقلص من مدة النزاع.

- 3 - التدخلات التي تستميل تدخلات مضادة تطيل عمر النزاع.
- 4 - التدخلات غير المنحازة تعتبر الأكثر فعالية.
- 5 - 107 من مجموع التدخلات قادتها 7 منظمات دولية، ما يمثل 10,2 % من تدخلات الأطراف الثالثة.
- 6 - معدل عمر النزاعات الداخلية هو 102 شهرا أي حوالي 9 سنوات، وقد كان النزاع في بورما أطول هذه النزاعات بـ 616 شهرا يليه نزاع قواتيمالا بـ 422 شهرا، ويصل عدد النزاعات التي استمرت 300 شهرا، 5 نزاعات. فيما لم يدم 15 نزاعا لأكثر من 13 شهرا. وفيما يلي توزيع التدخلات السابقة بحسب شكلها:

ترتيب Regan لأشكال التدخل حسب حدتها أهم الأشكال الواردة في

المسح عدد التدخلات

375	55 تدخل استخدمت فيه القوة 160 تدخلا	إرسال قوات	-	-	-	التدخلات العسكرية التدخلات العسكرية
	160 تدخل منها تضمن ضربات جوية.	إسناد بحري إسناد	-	-	-	
131	70 % من التدخلات الاقتصادية	هبات	-	-	-	التدخلات الاقتصادية
		قروض	-	-	-	

		تجهيزات/خبرة - - - عمليات - - - إنقاذتتجاوز المستويات العادية	
	16 % من التدخلات الاقتصادية	العقوبات - - -	الاقتصادية
560	/	/	التدخلات الدبلوماسية

**المصدر: Patrick M. Regan, "Third Party Intervention and the Duration of Intrastate Conflicts", Princeton University: Workshop on the Economics of Political Violence, 2000 , p9.**

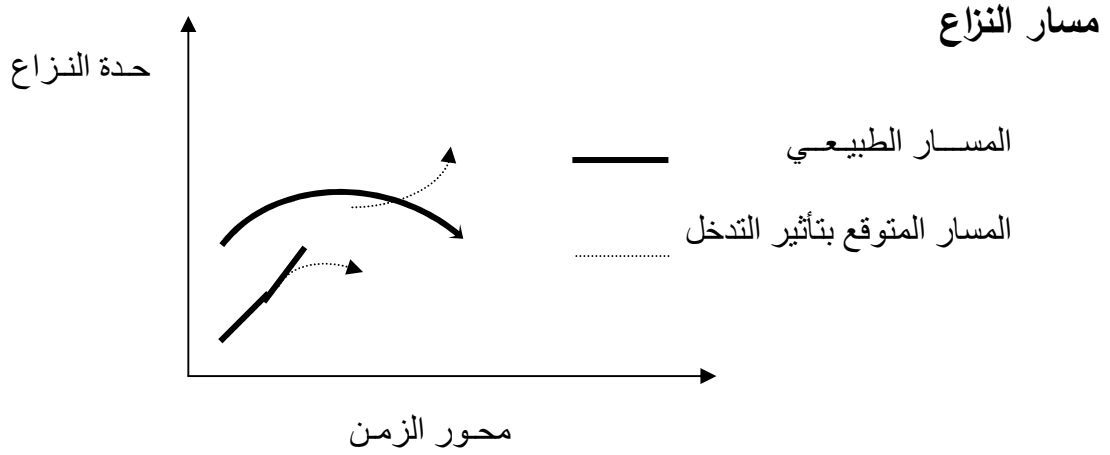
وما يلاحظ على مسح Regan هو تبنيه لعمر النزاع (الشهر كوحدة قياس) لفحص مدى فعالية الطرف الثالث. وبعتماده على متغير التحكم في توازن القدرات للتأثير في مسار النزاع، فإن دراسته أظهرت الطرف الثالث كفاعل يلعب دورا سلبيا في إدارة النزاع (96% من الحالات). ويعود ذلك إلى حصره لمجال النزاع في مجال يمتد فقط من فترة تسجيل عدد من القتلى يؤهله كنزاع مسلح إلى غاية تدني مستويات القتل بشكل يسمح باستبعاد الحالة المعنية.

وفي واقع الأمر فإن دور الطرف الثالث أو مجال تدخله يبدأ من مباشرته لمساعي تدخلية استباقية لمنع تصعيد حدة التوتر (الانتشار الوقائي في مقدونيا)، وما بعد التوصل إلى وقف لإطلاق النار (مثل عمليات حفظ السلام)، حتى فترة ما بعد توقيع اتفاقية تفاوضية

(عمليات صناعة وبناء السلام)، وغيرها من المراحل التدخلية والمبادرات التي تمنع تجدد العنف. وهكذا فإنه لو شمل الفحص مختلف مراحل وجوانب إدارة النزاع، فإنه سيتم التوصل دون شك إلى نتائج إيجابية أكثر بخصوص دور الطرف الثالث.

أما الشيء الثاني الذي يؤخذ على عمل Regan فيتمثل في عدم إيلاء أهمية كبيرة في ترميز (Coding) المبادرات الدبلوماسية، رغم أنها تشكل أكثر من 50% من تدخلات الطرف الثالث، ورغم تنويهه بعمل Mark Mullenbach الذي يعمل على إعداد مسح بالإشارات الدبلوماسية Signals التي تحاول تغيير مسار النزاع، إلا أنه يستبعد التركيز عليها في أعماله معللاً ذلك بأنه لو كانت الدبلوماسية فعالة لتمكن الوسطاء من الحؤول دون انفجار العنف، أضف إلى ذلك أن المبادرات الدبلوماسية، في العادة، تستبق تصاعد حدة العنف بينما يعتمد Regan في مسوحه على تاريخ بدء النزاع كمرجعية لإدراج الحالة.

وفي الواقع فإنه من الصعب تكيم المبادرات (التدخلات) الدبلوماسية، ذلك أن مسار النزاع خطي، بحيث يمثل المنحنى عمر النزاع والذي توجهه تدخلات الأطراف الثالثة بحسب فعاليتها وهدفها، ومن هنا فإن تركيز Regan على التدخلات العسكرية والاقتصادية، حيث يساهم الطرف الثالث بشكل ملموس في توازن القدرات بين الأطراف، يعتبر جدُّ عملياً نظراً لسهولة قياس تأثيرها، مقارنة بالدبلوماسية التي تأخذ مسارا غير خطي. فمثلاً يمكن قياس التدخل العسكري اعتماداً على عدد القوات الموفدة ومدى تأهيلها، أو بالنظر إلى الفعالية الميدانية للتجهيزات المقدمة لأحد الأطراف، وبالمثل يمكن قياس التدخل الاقتصادي بالنظر إلى مبلغ الهبات أو القروض المقدمة. بينما لا يمكن إدماج الإشارات الدبلوماسية ضمن المنحنى كما لا يمكن تحديد معامل لها في المعادلة السابقة الخاصة بالتدخل، فأطراف النزاع قد تتحول عن العنف إثر مساعي حميدة لطرف ثالث لم يستعمل الرافعة، وهذا بالرغم من تدني نسبي للمكاسب المتوقعة من وراء التسوية.



### 3- تكميم التدخلات عبر البرامج الكومبيوترية - قيرنر و شرودت وحل مشكلة تكميم المبادرات الدبلوماسية:

ومع ذلك فإن أعمال Gerner و Schrodtt تظهر وجود إمكانية لترميز التدخلات الدبلوماسية وتبرهن على أهمية التركيز على الدبلوماسية بالنظر إلى الاعتبارات الأخلاقية التي يمكن التثبت منها من خلال ذلك، وذلك مقابل الدراسات التي تستبعد ترميز المساعي الدبلوماسية. فأحدى النتائج الواردة في عمل Regan تؤكد أهمية التدخل لصالح الحكومة في تقليص عمر النزاع (وهو يعني ضمناً مساعدة الحكومة على تحقيق حسم عسكري) إلا أن التسوية التفاوضية المرتكزة على القنوات الدبلوماسية سوف تكون أكثر استقراراً واستيفاءً للاعتبارات الأخلاقية، وخطورة هذه المفارقة بين العملية تظهر في التوصيات العملية فـ Gerner و Schrodtt وعكس Regan يدعو إلى تدخل لموازنة القوى بدل دعم الإختلال القائم لصالح الحكومة.

وفي الواقع فإن أعمال Gerner و Schrodtt لم تكتف بطرح استقهامات حول استنتاجات Regan، بل وتمكنت من دحض الحجج التي ترى باستحالة تكميم التدخلات

الدبلوماسية، إذ بالعودة إلى الأعمال الرائدة لكل من Young وMcClelland (1969) و Godlstein (1993) قام Schrod وGerner بتصميم برنامج يعمل على الكمبيوتر ويقوم على رصد الإشارات اللغوية الواردة في تغطية وكالات الأنباء العالمية الرئيسية، ثم يصنف هذه الإشارات إلى إحدى الفئات العشر التعاونية (يقترح، يطلب، يوافق،...)، أو إحدى الفئات العشر التنازعية (يحذر، يهدد، يتهم،...). على أنه يتم بعد ذلك إعطاء قيمة معينة لهذه الإشارات وفق مقياس Goldstein. فمثلا، جملة "يعرض مقترحات" والتي ترد ضمن فئة "يقترح" تنقط 1,5 درجة على السلم. وبالحصول على معطيات تغطي فترة زمنية معينة فإنه يمكن إنجاز نموذج ديناميكي يوضح التفاعل بين مبادرات الطرف الثالث والمتغيرات السياقية، وعلاقتها بتوجيه مسار النزاع.

ميزة مثل هذه النماذج هو محاولتها للتحكم في حقلٍ ظلّ محتكرا من طرف الاتجاهات التي تتبنى التحليل الكيفية. وتكمن قوتها في أنها تعطينا معطيات واستنتاجات أكثر علمية لأن اعتماد الكمبيوتر يقلل من هوامش التشويه في نقل الإشارات الدبلوماسية وتوظيفها في البحث. لكن وإذا أثبتت فعاليتها في دراسة التدخلات الدبلوماسية في منطقة معينة ودراسة حالات تتمتع بالتغطية الإعلامية، فإنها لا تتمتع بنفس القوة التفسيرية عندما تكون إزاء مناطق سيئة التغطية، وبهذا فهي بعيدة جدا عن هدفها النهائي المتمثل في رصد الإشارات الدبلوماسية الواردة من كل مناطق النزاع في العالم، وذلك للقيام بمقارنات والخروج بتمائلات نظمية. وإذا أضيفت لها مهمة تغطية النزاعات السابقة، فإن عمل القائمين على هذه النماذج يشبه جهود القائمين على تفكيك الشفرة الوراثية لـ DNA البشري.

### إعداد قوائم المعطيات والمسوح - إشكالية معيار تحديد عتبة التأهيل:

وعموما فإن التحديات التي تواجه الدراسات التكميلية تفوق بكثير الصعوبات التي تصادف النماذج الديناميكية للوساطة الدبلوماسية، فإذا كانت هذه الدراسات تهدف إلى تحديد معايير صارمة في دراسة أي من جوانب التدخل في النزاعات، فهي لم تتمكن لحد الآن، حتى من الوصول إلى اتفاق واسع بخصوص أوليات تأهيل الحالات التنازعية. فمشروع



COW متمسك برقم 1000 قتل/سنة حتى بالنسبة للنزاعات الداخلية، بينما اختار Regan عتبة 300 قتل/سنة. في حين حدد مشروع جامعة Uppsala عتبة تأهيل الحالات التنازعية إلى نزاعات مسلحة بـ 25 قتل معركة/سنة، (15) ويبرر ذلك بأن نزاع أيرلندا الشمالية تفجر منذ 1969 إلا أنه لم يصل أبدا عتبة 1000 قتل معركة/سنة، مما جعله يستبعد من أغلب المسوح السابقة بالرغم من حساسيته واستمالاته للعديد من تدخلات الأطراف الثالثة.

وتكمن أهمية عمل Gleditsch زيادة على إدماج العديد من الحالات المقصية، في وضعه معايير أخرى تمكن من تصنيف النزاعات حسب مستويات حدتها، وهو ما يمكن من فحص تأثير الطرف الثالث في تحويل مسار النزاع إلى مستويات معينة من التصعيد، وذلك بناء على عتبة تمثل عدد القتلى:

- نزاع مسلح محدود: ويجب أن يتجاوز عتبة 25 قتل معركة في العام على ألا يتجاوز عدد القتلى 1000 خلال مسار النزاع.
- نزاع مسلح متوسط: 25 قتل معركة في العام، في حين يصل العدد الكلي منذ تفجر النزاع 1000 قتل على ألا يتجاوز 1000 في عام واحد.
- الحرب: وتتميز بسقوط ما لا يقل عن 1000 قتل معركة/سنة.

ومع ذلك فإن المعطيات التي يوفرها مشروع Uppsala والتي تغطي الفترة من 1954 – 1999 لن تكون جاهزة كليا لتوظيفها في الأبحاث قبل سنوات عديدة، حيث سنشهد اكتمال المعطيات حول مختلف جوانب النزاعات الداخلية (الإثنية، الدينية، الأيديولوجية)، إضافة إلى اكتمال تصميم نماذج متكاملة لفحص أداء الطرف الثالث، باستعمال برامج تفاعلية أكثر تعقيدا.

### التدخلات المباشرة

- استخدام الحرب العسكرية والقوة العسكرية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع دولة أخرى

### التحالفات الجماعية

- تحالفات سياسية عسكرية كالحلف الأطلسي وتحالفات اقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي

### التدخلات الغير مباشرة

- مثل الحروب الغير معلنة، والمتمثلة في العقوبات الاقتصادية والسياسية

## المحور الثالث: الرؤية التفسيرية للنظرية الواقعية للنزاع

### المرتكزات الفكرية للنظرية الواقعية

لقد ظهرت الواقعية على أنقاض المثالية وهدفت إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها ببعضها البعض، حيث جاءت لتدرس وتحلل ما هو قائم في العلاقات الدولية من نزاعات وصراعات مختلفة، وتظهر أسماء المؤرخ الإغريقي فيتوتيرايوس والفيلسوف الهندي كوتيليا ومن ثم ميكافيليوهوبز كأبرز من أثروا في تكوين الفكر والفلسفة الواقعية تاريخياً، ويعتبر مورغانثاو من أهم منظري الفكر الواقعي وترتكز فرضياته التي اقترحها في كتابه <<السياسة بين الأمم>> في المبادئ التالية:

1- أن المحرك الأساسي للعلاقات الدبلوماسية هي تلك الأضرار والنوايا الموجودة في الطبيعة البشرية الشريرة وأن هذه الأخيرة صعبة التحليل.

ومن ثمة يصعب على الفرد تغيير أهداف الجماعة التي ينتمي إليها وهذه القواعد صعب التعامل معها. أما الدراسة الاخر فهي مرتبطة بالرجوع إلى التاريخ لاستخلاص العبرة وجمع وحصر المعطيات لدراسة السلوك والأفعال السياسية، وفي هذا الإطار يقترح مورغنثاو أن يضع الباحث نفسه محل رئيس الدولة الذي يواجه خطر معين ويتجاوب مع قضايا السياسة الخارجية في أوضاع محددة تومن ثمة استخلاص أو تحديد البدائل العقلانية التي تحقق له أكبر اشباع ممكن.

2- ينطلق من مسلمة أساسية وهي أن متخذ القرار عند مواجهة حدث في البيئة الخارجية يفكر ويتصرف وفقا للمصلحة الوطنية المعرفة بالقوة، هذا الذي أكدته التجربة حسب أقطاب المدرسة الواقعية لأنه يعطي استمرارية وتجانس للسياسة الخارجية للدول المتباينة، أكثر من ذلك فإن تعريف المصلحة الوطنية يقدم للباحث فرصة بأن يقيم سلوك الزعماء في مختلف مراحل التطور ومختلف الدول.

3- يعترف الكاتب بأن مدلول المصلحة الوطنية المعرفة بالقوة غير مستمر ومن هنا نفى أن هناك عالم يتشكل من دول دون أن يرتبط بقاؤها بالقوة تكون فيه السياسة الخارجية بدورها مرتبطة بالبحث عن الوسائل للمحافظة على الذات ومن هنا تكون المصلحة الوطنية هيالبقاء والاستمرار وهي ماهية أو جوهر السياسة الخارجية.

4- لا يمكن تطبيق القيم الأخلاقية للدولة وإن طبقت فإنها تكون دوما تابعة لظروف ومعطيات خاصة ومن هنا يمكننا أن نقيم سلوك الدولة الأخرى.

5- تقر النظرية باستقلالية البعد السياسي عن الأبعاد الأخرى فالسلوك السياسي ينبغي أن نقيمه انطلاقا من معايير سياسية فالاقتصاد يطرح للدول كيف يؤثر الفعل على قيمة السلعة القانونية : هل هذه السياسة تتطابق وفقا للقواعد القانونية؟ أما الواقع: كيف تؤثر هذه السياسة على قوى الدول الأخرى.

6- إذا وظفنا المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار يكون بإمكاننا أن نقيم الدول الأخرى بعيدا عن أي بعد اجتماعي وثقافي، وفي صراعها مع محيطها الخارجي تلجأ الدولة إلى انتهاج

سياسة تهدف إلى المحافظة على الوضع عندما تعتبر بأن قدرتها وإمكاناتها تفوق الخطر الذي يهدد نظامها.

### المنظور الواقعي في تحليل النزاعات الدولية

لا يمكن التطرق إلى إسهام المدارس النظرية ودورها في تفسير الظاهرة النزاعية إلا عبر التطرق إلى جزئية:

### مستوى التحليل

**مستوى تحليل الخلافات:** نقصد به دراسة أسباب الخلافات من خلال وحدات تحليل معينة: الإنسان (أرنولد ولفرز)، الدولة (مورغانثاو)، النظام الدولي (كينيث والتز).

1/ الإنسان: هو يتصرف باسم الدولة ولذلك يمكن إرجاع الخلافات إلى مصدرها الأساسي أكثر من الدولة، (الحروب ترجع إلى طبيعة الإنسان)، ولا يمكن حدوث شيء في السياسة الدولية إلا إذا حدث شيء داخل الإنسان، وعليه فمصالح الدول هي مصالح الإنسانية. مثال: مصلحة الدولة في احتلال دولة أخرى هي مرتبطة بقيم وتوجهات الأفراد صانعي القرار.

2/ الدولة: التركيز على الدولة كأهم وحدة تحليل في الخلافات الدولية من خلال التطرق ل: صناع القرار، بنية الدولة، سلوك الدولة، النظام السياسي.....)، حيث أن الدولة لها الحق في استخدام القهر (المفهوم القانوني للدولة).

وعلى ضوء ما تقدم سنتطرق بالتفصيل إلى مستويات التحليل الواقعي، (الكلاسيكية والجديدة) بالشكل التالي:

يرى الواقعيون (عكس المثاليين)، أن الدول في الغالب تتضارب في مصالحها إلى درجة يقود بعضها للحرب، والإمكانات المتوفرة للدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي، وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، (القوة مركب من أجزاء عسكرية وغير عسكرية).

وبحسب أنصار المدرسة الواقعية فإن غياب المؤسسات والإجراءات لحل النزاعات في العلاقات الدولية (مقارنة بالنظام الداخلي)، يجعل من متغير القوة كمحدد رئيسي للسلوك الدولي، حيث يقول فرويد شومان في دراسة عام 1933 أنه في ظل نظام دولي يفتقد إلى الحكومة المشتركة من الضروري لكل وحدة في هذا النظام، أن تسعى لضمان أمنها اعتماداً على قوتها الذاتية وأن تراقب قوة الدول المجاورة لها.

ومورغانثاو يعرف السياسات: بأنها صراع على القوة أي أن القوة غاية ووسيلة، (سواء بالاقناع أو بالاكراه)

كما يرى مورغانثاو أن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناقص الطبيعي أو السلام العالمي، بل العكس انها تفترض صراعا مستمرا وتهديدا مستمرا بالحرب يساهم العمل الدبلوماسي في تقليل احتمالاته من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة.

ومورغانثاو لا يبحث فقط في موضوع السعي نحو القوة بل كذلك في شروط تحقيق السلام الدولي، وعليه فهو يربط مفهومه للخلافات الدولية بمفهوم المصلحة القومية، إذ أن السعي لتحقيق أهداف ليست بذات الأهمية، من الحفاظ على وجود الدولة يساهم في خلق الصراعات والخلافات الدولية، ففي القرن العشرين أحلت الدول الكبرى الأهداف العالمية الواسعة بأهداف أكثر تحديدا وذات أهمية في تحقيق المصالح القومية.

مثال: العمل على نشر الديمقراطية يفتح الباب أمام تدخل الدول في شؤون أقاليم ليس لها أهمية حيوية من الناحية الأمنية، وعليه عارض مورغانثاو التدخل الأمريكي في فيتنام لأن منطقة جنوب شرق آسيا تقع خارج منطقة المصالح الحيوية الأمريكية، ولأن الولايات المتحدة الأمريكية ستجد أنه من المستحيل تحقيق التوازن في القوى في تلك المنطقة إلا إذا أهدرت موارد ضخمة جدا، وعليه يعتقد مورغانثاو أن عودة الدولة القومية لتحقيق مصالح محددة يمثل عاملا حاسما في تحقيق المزيد من السلام العالمي والتقليل من الخلافات الدولية.

وعلى اعتبار أن السياسة الدولية هي عملية توفيق بين المصالح القومية للدول، وطالما أن ذلك غير ممكن فهذا إما يقود إلى حالة عدم وجود عالم مسالم أو حالة لا حتمية النزاع (الحرب) لكن هناك نزاع مستمر وتهديد بالحرب ويمكن تفادي ذلك بالدبلوماسية - ركز أنصار المدرسة الواقعية على متغيري القوة والمصلحة من خلال الاهتمام بالبعد التاريخي.

### 1/ متغير القوة:

القوة تعني عند مورغانثاو المقدر على التأثير النسبي الذي تمارسه الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، وهي نتاج لتفاعل عوامل مادية واجتماعية تحدد في النهاية حجم قوة الدولة والذي يحدد إمكانيات الدولة في التأثير على الدول الأخرى، وعوامل القوة عديدة منها (المجال الجغرافي ، الموارد الطبيعية، الإمكانيات البشرية.....).

### مستوى التحليل :

بحسب أنصار المدرسة الواقعية فإن غياب المؤسسات والإجراءات لحل النزاعات في العلاقات الدولية، (مقارنة بالنظام الداخلي) يجعل من متغير القوة كمحدد رئيسي للسلوك الدولي، حيث يقول فرويد شومان في دراسة عام 1933، أنه في ظل نظام دولي يفتقد الحكومة المشتركة من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية وأن تراقب قوة الدول المجاورة لها.

كما يرى الواقعيون، (عكس المثاليين) أن الدول في الغالب تتضارب في مصالحها إلى درجة يقود بعضها للحرب، والإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، (القوة مركب من أجزاء عسكرية وغير عسكرية).

- ومن ثم فإنه يربط بين مفهومي القوة والنزاع ربطا نهائيا، فيؤكد على أن الواقع السياسي الدولي، الذي أساسه الصراع من أجل القوة تصبح القوة فيه هي الوسيلة والغاية، فأى عضو دولي يمارس نشاطه في البيئة الدولية باعتباره قوة في ذاته يعتمد في ممارسة هذا النشاط على قوته الذاتية ويستهدف أيضا تحقيق قوته الذاتية بالحفاظ عليها والعمل على زيادتها

على اعتبار أن القوة في مثل هذه الحالة هي هدف، وتبعاً لذلك فإن الدول تدخل في نزاعات دائمة ومستمرة .

وبشكل عام يرى مورغانثاو بأن الصراع من أجل القوة يأخذ شكلين:

#### 1- شكل المعارضة المباشرة:

يكون النزاع عندما تنتهج دولة كبرى (أ) سياسة توسيعية تجاه دولة صغرى (ج) فتلقى

معارضة مباشرة من دولة ثانية كبرى (ب) والتي ترد بانتهاج إحدى السياستين:

- اتباع سياسة الإبقاء على الوضع الراهن من خلال القيام بـ (الصلح، التحالف،.....)

- اتباع سياسة توسعية خاصة بها وذلك باستخدام أدوات (عسكرية، إقتصادية،.....)

مثال: معارضة اليابان للصين 1931، معارضة الحلفاء للمحور عام 1941

وهذا مايقود الى النتائج التالية:

1- النزاع بين الدولتين (أ) و(ب) يأخذ صورة المعارضة المباشرة من جانب الدولة (ب)

2- النزاع يأخذ صورة التنافس بين الدولتين (أ) و(ب) .

مثال: ( تنافس بريطانيا وروسيا على إيران قبل الحرب العالمية الأولى، وتنافس الولايات

المتحدة الأمريكية مع الاتحاد السوفياتي. على ألمانيا).

2- نموذج التنافس:

#### 2/ متغير المصلحة القومية:

انطلاقاً من مفهوم القوة انتهيمورغانثاو إلى القول بأن العلاقات الدولية هي علاقات قوة

وتخضع لقانون واحد هو قانون المصلحة الوطنية.

إن مفهوم المصلحة القومية بحسب الواقعيين لا يفترض التناقص الطبيعي أو السلام العالمي،

بل على العكس إنها تفترض صراعاً مستمراً وتهديداً مستمراً بالحرب يساهم العمل

الدبلوماسي في تقليل احتمالاته من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة، وعلى

اعتبار أن السياسة الدولية هي عملية توفيقية بين المصالح القومية للدول، وطالما أن ذلك

غير ممكن فهذا إما يقود إلى حالة عدم وجود عالم مسالم أو حالة لا حتمية النزاع (الحرب) لكن هناك نزاع مستمر وتهديد دائم بالحرب.

ولأن المدرسة الواقعية لا تبحث فقط في موضوع السعي نحو القوة، ربط مورغانثاومفهوم الخلافات الدولية بمفهوم المصلحة القومية إذ أنالسعي لتحقيق أهداف ليست بذات الأهمية من الحفاظ على وجود الدولة يساهم في خلق النزاعاتوالخلافات الدولية، ففي القرن العشرين أحلت الدول الكبرى الأهداف العالمية الواسعة بأهداف أكثر تحديدا وذات أهمية في تحقيق المصالح القومية .

### المقاربة التحليلية للنزاع عند الواقعيين الجدد

كل الاسهامات السابقة للواقعية كانت تفسر النزاع من خلال الدولة والإنسان كمستويين للتحليل، لكن كنيثوالترز انطلق في دراسته للنزاع من مستويالنظام الدولي، (آثارالنظام الدولي).

باعتبار أن الساحة الدولية قد عرفت بروزا متزايدا لفاعول جديدة في النظام الدولي كانت قد أهملتها الواقعية الكلاسيكية سواء تمثلت هذه الفواعول في منظمات حكومية وغير حكومية أو في شركات متعددة الجنسيات،فقد تكيفت الواقعية الجديدة مع هذا الوضع الجديد محاولة خلق وعاء يستوعب كل هذه الفواعول من جهة ولا يقصي الدولة كفاعل مركزي من جهة ثانية، وهو ما أدى إلى تشكل فاعول جديد مستقل عن الأطراف المشكلة له وهو بنية النظام الدولي الذي هو محصلة التفاعل بين جميع الوحدات(دول،شركات،منظمات،حركات.....) أيأ كان شكلها والتباين في درجة تأثيرها في السياسة الدولية، ولذلك فالنظام الدولي يتكون من عدد من القوى العظمى يسعى كل منها إلى البقاء والاستمرار، وعليه فقد كان تركيز الواقعية الجديدة على البناء الفوضوي للنظام الدولي بدلا من الإنسان والدولة مغيرة بذلك الشكل الداخلي للتفكير.

والطبيعية الفوضوية لهذا النظام الدولي-بحسب والترز- راجعة لعدم وجود سلطة مركزية تحمي الدول من بعضها البعض ، وعليه فقد فسر النزاعات الدولية بسبب غياب السيادة



الدولية التي تمنع حدوث الصدمات ولذلك يتعين على كل دولة الاستمرار في الوجود اعتمادا على ذاتها .

- يرى والتر بأن العالم ثنائي القطبية هو الأكثر استقرارا من ذلك المتعدد الأقطاب ،والقطبين في مفهومه ليس تحالف القوى بين الأمم بل قوة الأمة الواحدة،ويعد الأخذ في الاعتبار للعوامل مثل الاقتصادية والعسكرية والإقليمية وعوامل أخرى، فقد استنتج والتر أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هما أكبر القوى في العالم.

- لقد تمكن الواقعيون الجدد من التغلب على عدد من تقييدات الواقعية الكلاسيكية بواسطة التركيز على توزيع القوة في النظام ،وبالكشف عن كيفية تأثير البنية العامة أو الشاملة للنظام المحددة في ضوء هذا التوزيع للقوة في العواقب (المحصلات)السياسية، وإن ما نتج عن عملهم في هذا المجال هو أن القوة كانت دائما ولا تزال تتوزع على نحو غير متساو وأن التأثير المتبادل بين معظم الدول القوية في ظل محاولة كل منها الحصول على أقصى ما يمكن من فوائد قومية ضمن النظام هو الذي يقرر أو يحدد الخواص العامة للعلاقات الدولية في وقت ما وعندما يتغير توزيع القوة يتغير النظام نفسه، وعموما فإن القوة التاريخية الأهم في العلاقات الدولية هي اندفاع الدولة الأقوى إلى إقامة أو فرض السيطرة السياسية على النظام كله والمحافظة على هذه السيطرة والدفاع عنها، أي إقامة ذلك الشكل من السيطرة الذي يعرف بالهيمنة.

### التناول الواقعي للأشكال الجديدة من النزاعات:

مع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي بدأت الجماعات العرقية في البروز كفاعل مهم في الساحة الدولية،وهو الأمر الذي دفع إلى تبلور أنواع جديدة من النزاعات استلزمت تكيف الاتجاه الواقعي معها، فظهرت بعض المقتربات النظرية في هذا الأساس:

### 1/ المعضلة الأمنية:

إذا كانت سمة النظام الدولي هي البناء الفوضوي فإن هذا يقود إلى انتفاء الثقة بين أطرافه فكل دولة أو جماعة اثنية تسعى إلى تطوير قوتها للمحافظة على الذات أو البقاء وحماية

نفسها من أي خطر خارجي، فإن ذلك يدفع إلى تنامي شعور الدول الأخرى بأن هذه الدولة تمثل تهديدا مباشرا لبقائها، وهذا التهديد لا يقتصر على الجوانب الأمنية بل يتعداه إلى الجوانب الاقتصادية والثقافية وهو ما يستوجب البدء بعمليات التسلح وتعبئة الجيوش للحفاظ على مصالحها الوطنية فنكون أمام ما يعرف بـ **المأزق الأمني الدولي**، أي أن فوضوية النظام الدولي تؤدي إلى إنماء مشاعر الخوف والشك بين الدول فنصبح أمام سياسة السباق نحو التسلح، وعلى أساس ذلك تتشكل المعضلة الأمنية الدولية التي تعبر عن حالة الخوف التي تنتاب أحد الأطراف (دولة أم جماعة) تجاه طرف آخر.

تظهر المعضلة الأمنية عند سقوط الدول الكبرى، وتبرز أكثر عندما تكون إمكانية الهجوم أكثر من إمكانية الدفاع لأن الدول في هذه الحالة ستختار الهجوم الفعال لتحقيق مزايا عسكرية (الانتصار).

تعتمد نظرية المعضلة الأمنية على الخلافات العرقية في تحليلها - خصوصا عقب انهيار الاتحاد السوفيتي - حيث تنطلق من أن انهيار الدولة المركزية يدفع إلى بروز الأقليات العرقية التي تبدأ في عملية تصادم فيما بينها فيتشكل النزاع بذات الشكل الذي يكون عليه النزاع بين الدول الوطنية، كما تبرز المعضلة الأمنية في حالة موالات السلطة المركزية لمجموعة عرقية دون الأخرى على المستوى السياسي أو الأمني أو حتى الثقافي (الهوية).

- طرح بوزان تفسيراً واقعياً للصراع العرقي مشيراً إلى أن انهيار الدول متعددة الأعراق من شأنه أن يضع الجماعات العرقية المتنافسة في حالة الفوضى ويؤجج بالتالي التخوفات الحادة ويغري كل جماعة باستخدام القوة من أجل تحسين وضعها النسبي، وتصبح هذه المشكلة أكثر حدة على نحو خاص عندما تتضمن أراضي كل جماعة جيوبا يقطنها سكان ينتمون إلى الجماعة المنافسة (مثل يوغسلافيا السابقة)، لأن هذا سيغري كل طرف بالمبادرة بتطهير هذه الأقليات الغريبة ومنعها من التوسع والاندماج مع جماعتها العرقية التي تترصد خارج الحدود.

## 2/ التوجه الدفاعي- الهجومي(روبيرتجرفيس، جورج كويستر، ستيفن فانإيفيرا).

النزاع يصبح أقرب للوقوع عندما يكون بوسع الدول أن تغزو بعضها البعض بسهولة لكن عندما يكون الدفاع أسهل من الهجوم كان الأمن أوفر ويتقلص النزوع إلى التوسع وتزداد إمكانية التعاون.

أي أن الدول بإمكانها الحصول على وسائل الدفاع عن نفسها دون تهديد الدول الأخر وهو ما يقود إلى كبح مظاهر الفوضى.

يرى الواقعيين الدفاعيين أن الدول تسعى إلى الاستمرار في الوجود والقوى العظمى يمكنها ضمان الأمن عبر التحالفات المتوازنة (الردع).

## 3/ مسألة المكاسب النسبية المطلقة

جاءت كرد فعل على زعم أنصار النزعة المؤسسية أن المؤسسات الدولية ستمكن الدول من التخلي عن مكاسب قصيرة الأمد من أجل الحصول على مكاسب أكبر على المدى الأبعد. لكن الواقعيون من أمثال (جوزيفجرىكو، ستيفن كراسنر) كانوا يرون بأن الفوضى تدفع الدول إلى القلق إزاء كل من المكاسب المطلقة للتعاون والطريقة التي توزع بها هذه المكاسب على الأطراف المعنية، أي أن دولة ما ستجني مكاسب أكبر من شركائها وعليه ستصبح تدريجياً أكبر وسيصبح شركائها أكثر هشاشة.

## الحلول المقدمة للنزاعات من المنظور الواقعي

كلما زادت الخلافات كلما زادت النزاعات وتؤكد الواقعية أن السياسة الدولية يحكمها البعد النزاعي أساساً والتاريخ يثبت مدى لجوء الدول إلى الحروب والنزاعات العنيفة التي ثبت أنها الملامح والمظاهر الدائمة لطبيعة العلاقة بين الدول وتؤكد أيضاً على الطابع السيادي وغياب سلطة شرعية قادرة على التحكم في النزاعات المصلحية بين الدول المدفوعة بتحريك جميع مواردها خدمة لأهدافها وضمانا لأمنها .

إن الفرضية تجد لها تعبيرات قوية في هذه القراءة المتشائمة لطبيعة العلاقات الدولية التي هي صراع من أجل القوة، أين تهتم الدولة بأمنها الذاتي بعيداً عن أمن الآخرين لتحقيق

مصطلحها المعبر عنها بالقوة، وهذا ما يؤكد هانس مورغان ثاو بقوله: «إن المرجع الرئيسي للواقعية في السياسة الدولية هو مفهوم المصلحة المحددة بناء على القوة». فالمصلحة هي القوة وهي لا تفترض التناقص أو السلام العالمي بل على العكس تفترض صراعا مستمرا أو تهديدا مستمرا بالدخول في حرب، ولهذا فإن السلام الدائم يصعب بلوغه ولا يحتمل الوصول إليه فكل ما تريد الدولة أن تفعله لمحاولة تجنب الحرب هو تحقيق توازن القوة **BALANCE OF PAWER** الميكانيزم الأكثر عملية لتحقيق الاستقرار وتسوية الخلافات الدولية.

كما دعت الواقعية إلى تبني موقفا موضوعيا في الدراسة النظرية للنزاعات الدولية وذلك بالاقتراب من جوهر السياسة الدولية الا وهو النزاع والصراع من أجل القوة، ورأت في أن الخلاص من ظاهرة النزاع التي تميز العلاقات الدولية لا يكمن في رفض العوامل المسببة لها وإنما فهم وإدراك وتحليل وتفسير هذه العوامل أو بعبارة أخرى التعامل معها وليس الوقوف بوجهها وبذهب مورغان ثاو في عرضه لتلك العوامل التي تعطي للسياسة الدولية حقيقتها كما يراها الواقعيون فيما يلي:

1- إن السياسة تحكمها قوانين موضوعية وبفضلها نتمكن من التثبت والتأكد والثقة في التكهن بأن السلوك السياسي يتبع العقل والمنطق.

2- إن المصلحة مفهوم أساسي لفهم السياسة الدولية والمصلحة لا تفهم إلا من خلال دالة القوة ففي هذين المعنيين نعثر على جوهر كل سياسة خارجية للدولة ونستطيع تفسير سلوكها ويغنيان عن البحث في دوافع صنع القرار وخياراتهم الأيديولوجية.

3- تبقى المصلحة مفهوما متماسكا في حين أن القوة تتغير مع المكان والزمان والسياسة هي صراع من أجل القوة.

4- لا يحكم الدول في سلوكها المبادئ الأخلاقية، بل هي تروج أنها تعتمد على تلك المبادئ بيد أن ذلك يعد نوعا من التستر على أفعالها التي تعتمد على المصلحة كمعيار دائم يحكم فعلها السياسي.

كما أن النزاعات بين الدول تنشأ عادة عندما ترغب دولة تنشأ عادة عندما ترغب دولة أن تحقق أهدافها على حساب بعض الدول الأخرى وبما أن إمكانية انسجام المصالح بين الدول حسب الطرح الواقعي غير ممكنة، ومع غياب سلطة أعلى من سلطة الدولة لإدارة وتسوية العلاقات مع الآخرين فإن احتمالات اهتمام الدولة بأمن الآخرين غير واردة ولهذا فإن يعتبر الأولوية الملزمة لأي دولة وهو ينصب على البحث عن الحماية الذاتية أو الاعتماد على الذات في مواجهة العالم.

إن السعي الدول لتحقيق أمنها بمفردها قد يؤثر مباشرة في أمن الآخرين، خاصة في بيئة يغلب عليها عدم اليقين حول الاستعدادات العسكرية للآخرين، وهل هي مصممة خصيصاً للدفاع الذاتي أم أنها تمثل جزءاً من الخيار العدواني مما يؤدي كرد فعل إلى اتخاذ تدابير دفاعية يمكن أن تفهم أو تفسر على أنها عدوانية وهذا ما يسمى بالمأزق الأمني كما ذهب إليه بعض المختصين مثل روبرت جارفي.

#### المحور الرابع: دراسة تطبيقية لبعض النزاعات على الساحة الدولية

##### 1- أهم النزاعات الدولية الراهنة

على الرغم من التراجع النسبي في عدد ضحايا الصراعات في العالم خلال عام 2016، لا تزال أغلب النزاعات والمواجهات العسكرية في مختلف أقاليم العالم تستعصي على التسوية السلمية، كما أنها مرشحة للتصعيد خلال السنوات المقبلة. فقد كشف تقرير "مسح الصراعات المسلحة" (Armed Conflict Survey) الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) بلندن في 9 مايو 2017، عن أن عشرة صراعات عالمية مرتفعة الحدة تسببت في 80% من عدد قتلى الصراعات في العالم خلال عام، يتصدرها الصراعات المحتدمة في منطقة الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما يرتبط باستمرار تعقيدات الصراعات، وانتقالها من الأطراف إلى المراكز الحضرية، وصعود أنماط صراعات العصابات، وصراعات الحصار، وانتشار الصراعات الخامدة التي يُرجح أن تشهد تصعيداً خلال السنوات المقبلة.

الانتشار العالمي للصراعات المسلحة:

تراجعت الخسائر البشرية الناجمة عن الصراعات المسلحة في العالم من 167 ألف قتيل عام 2015 إلى 157 ألف قتيل عام 2016، وعلى الرغم من ذلك تصاعدت تعقيدات الصراعات المسلحة، وتزايد عدد الصراعات مرتفعة الكثافة عالمياً.

وتصدرت منطقة الشرق الأوسط بؤر الصراعات العالمية عالية الكثافة، إذ أدت الصراعات المسلحة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى سقوط ما لا يقل عن 82 ألف قتيل عام 2016، واحتل الصراع الأهلي في سوريا صدارة الصراعات المسلحة الأكثر حدة بعدد ضحايا يقدر بحوالي 50 ألف قتيل، وهو ما يمثل قرابة 61% من عدد ضحايا الصراعات في الشرق الأوسط.

وشهدت أمريكا اللاتينية صعوداً في عدد ضحايا الصراعات المسلحة إلى حوالي 39 ألف قتيل عام 2016، في مقابل 34 ألف قتيل عام 2015، ويمثل ضحايا صراعات العصابات في المكسيك حوالي 58.9% من إجمالي ضحايا الصراعات في أمريكا اللاتينية.



وشهدت الصراعات في إفريقيا جنوب الصحراء تراجعاً في عدد الضحايا بين عامي 2015 و2016، حيث بلغ عدد ضحايا الصراعات حوالي 15 ألف قتيل عام 2016، في مقابل 24 ألف قتيل عام 2015، وهو ما يرجع إلى تراجع العمليات العسكرية لبوكو حرام في نيجيريا خلال عام 2016، وتقاسمت الصراعات في كلٍّ من النيجر في نيجيريا وجنوب السودان والسودان والصومال أغلب أعداد ضحايا الصراعات في قارة إفريقيا.

وفي المقابل، لم تتراجع حدة الصراعات في جنوب آسيا، حيث بلغت أعداد الضحايا حوالي 19 ألف قتيل، وتصدرت أفغانستان قائمة الدول من حيث عدد الضحايا بنسبة 84% من إجمالي الضحايا في جنوب آسيا، تليها باكستان بنسبة 9% من أعداد الضحايا.

أما دول القارة الآسيوية والمحيط الهادي فشهدت صراعات أقل حدة لم تسفر سوى عن سقوط 1250 قتيلًا عام 2016، وتصدرتها الصراعات الانفصالية في الفلبين وميانمار وجنوب تايلاند. وفي القارة الأوروبية لا يزال الصراع الانفصالي في أوكرانيا يتسبب في سقوط 70% من ضحايا الصراعات الذين بلغ عددهم 1000 قتيل في عام 2016، في مقابل 4500 قتيل عام 2015.

#### الاتجاهات الصاعدة للصراعات:

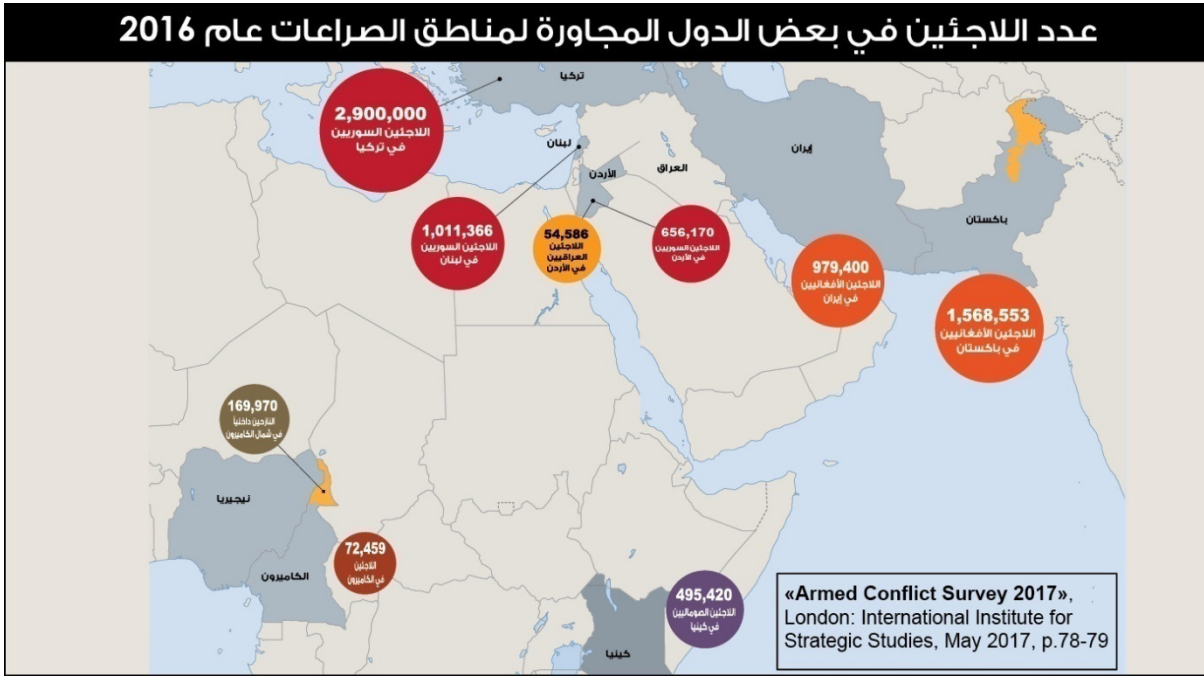
تضمن تقرير مسح الصراعات المسلحة لعام 2017 تحذيرات من تحولات طبيعة المواجهات العسكرية، إذ أشار التقرير إلى أن "الصراعات الكامنة" والمجمدة (Frozen Conflicts) قد باتت أكثر عرضة للتصعيد بسبب عدم معالجة الجذور العميقة لهذه الصراعات. وحذر التقرير من التصعيد في بعض الصراعات متوسطة ومنخفضة الكثافة، مثل: الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، والصراعات في أوكرانيا ومالي وشمال الهند وكولومبيا والفلبين. وفي هذا الإطار تمثلت أهم الاتجاهات الرئيسية للصراعات في العالم فيما يلي:

1- الانتقال للمراكز الحضرية: أضحت المدن والمراكز الحضرية ساحات للصراعات المسلحة في العالم بعدما كانت الصراعات تتركز في المناطق الطرفية البعيدة عن المركز. وفي هذا الإطار رصد تقرير "مسح الصراعات المسلحة" لعام 2017 أن 50% من الصراعات المسلحة الأكثر حدة في العالم البالغ عددها 36 بؤرة صراعية امتدت للمدن والمناطق الحضرية. فقد تسبب الصراع مع حزب العمال الكردستاني في تركيا في انتشار التهديدات للمناطق الحضرية في جنوب تركيا، مما أدى إلى ارتفاع عدد القتلى إلى 3000 قتيل في عام 2016، وهو المستوى الأكثر حدة منذ عام 1997. وينطبق الأمر ذاته على أفغانستان التي شهدت أكثر هجمات طالبان الانتحارية حدة في كابول في إبريل 2016، والتي أسفرت عن مقتل 64 شخصاً، وهو ما تكرر في باكستان مع تكرار التفجيرات ذات الطابع الطائفي في المدن.

كما يُعد الصراع السوري نموذجاً على تصاعد استهداف المدن، وتزايد تدفقات اللاجئين نحو المناطق الحضرية؛ حيث استقر 90% من اللاجئين السوريين في المدن بالدول المجاورة لسوريا بعد عدم قدرة معسكرات اللجوء على استيعاب الأعداد الضخمة من اللاجئين.

2- تزايد النزوح الداخلي: لم ينعكس التراجع الطفيف في عدد ضحايا الصراعات على أعداد اللاجئين والنازحين التي شهدت تزايداً ملحوظاً خلال عام 2016، حيث شهدت الفترة من يناير حتى أغسطس 2016 نزوحاً داخلياً لما لا يقل عن 900 ألف مدني في سوريا، وتزايدت أعداد المشردين داخلياً في العراق إلى 234 ألف شخص، وفي أفغانستان إلى 260 ألف شخص، وفي اليمن حوالي 500 ألف شخص، و192 ألف شخص في السودان، بينما تصل هذه المعدلات إلى ما يقارب 3 ملايين نازح داخلي في نيجيريا.





3- تراجع فاعلية عمليات حفظ السلام: تراجعت كفاءة قوات حفظ السلام الدولية في مواجهة الصراعات، حيث تصاعد استهداف أطراف الصراعات لقوات حفظ السلام، وهو ما تجلّى في استهداف مهمة حفظ السلام في مالي بعمليّة عسكرية في عام 2016، مما أسفر عن سقوط 35 قتيلًا، وهو ما زاد حصيلة قتلى هذه المهمة إلى 87 قتيلًا منذ بدايتها في عام 2014. وفي دارفور تسببت عمليات استهداف قوات حفظ السلام في سقوط 27 قتيلًا منذ عام 2014، وفي وسط إفريقيا أصبحت مواقف المواطنين عدائية تجاه قوات حفظ السلام.

وعلى الرغم من مشاركة حوالي 125 دولة في العالم في عمليات حفظ السلام في مناطق الصراعات، وقيام حوالي 117 ألف فرد بتنفيذ مهام حفظ السلام الدولية في 16 مهمة لحفظ السلام حول العالم، بميزانية سنوية تصل إلى 8 مليارات دولار؛ إلا أن هذه العمليات تواجه ضغوطاً متزايدة مع تقليص الدول الكبرى لتمويلها لهذه العمليات، وتراجع التزامات الدول بعد فقدان الأمل في تسوية هذه الصراعات في الأمد القريب.

4- تصاعد حروب العصابات: تصاعدت حدة حروب العصابات في أمريكا اللاتينية، وهو ما كشف عنه احتلال المكسيك المرتبة الثانية من حيث أكثر الصراعات تسبباً في سقوط قتلى في العالم في عام 2016، حيث أسفر الصراع بين كارتلات تهريب المخدرات بالمكسيك عن سقوط 23 ألف قتيل في عام 2016، كما انتشرت أعمال العنف إلى 22 من بين 32 ولاية مكسيكية. وينطبق الأمر ذاته على هندوراس والسلفادور وجواتيمالا التي شهدت مجتمعة سقوط ما لا يقل عن 16 ألف قتيل عام 2016 نتيجة نشاط العصابات الإجرامية.

5- انتشار "حروب الحصار": تزايدت أنماط حروب الحصار خلال عام 2016، حيث قامت القوات العراقية مدعومة بفصائل الحشد الشعبي الشيعية والولايات المتحدة الأمريكية بمحاصرة المدن التي يسيطر عليها تنظيم داعش، وبدء العمليات التمهيدية لتحرير الموصل. وفي ليبيا تم تحرير مدينة سرت من قبضة تنظيم داعش بعد حصار تخللته مواجهات عسكرية كثيفة داخل المدينة، كما تسبب حصار مدينة حلب من جانب النظام السوري في نزوح آلاف المدنيين خارج المدينة، ووفقاً لبيانات رسمية فإن نهاية أكتوبر 2016 شهدت حصار ما لا يقل عن 1.3 مليون فرد في 39 منطقة محاصرة في سوريا.

6- تهديدات تفكك التنظيمات المسلحة: عادة ما يُنهي تفكك وانحيار التنظيمات المسلحة تهديداتها للأمن الداخلي، غير أنه يترتب على ذلك انتشار لعمليات أكثر وحشية في مناطق متفرقة من الدولة بعيداً عن مناطق التمركز التقليدية للتنظيمات المسلحة. فعلى الرغم من فقدان تنظيم داعش جانباً كبيراً من الأقاليم التي يسيطر عليها في سوريا والعراق، وتراجع عدد عناصر التنظيم من 31500 عام 2014 إلى 12000 في عام 2016، فإن عمليات التنظيم لا تزال تشكل تهديداً للأمن في سوريا والعراق ودول الجوار.

كما تصاعدت عمليات فروع تنظيم داعش في مناطق متفرقة من العالم، مثل جماعات تنظيم داعش في الصحراء الكبرى التي نفذت هجمات في دول إفريقية متفرقة في عام 2016، في بوركينافاسو، وكوت دي فوار، كما نفذ تنظيم داعش في الصومال عمليات إرهابية في دول الجوار مثل الكامبيرون، وإقليم تشاد.

### حالة الشرق الأوسط:

لا تزال منطقة الشرق الأوسط تشغل صدارة أقاليم العالم في كثافة وحدة الصراعات المسلحة في العالم، إذ ينطوي الإقليم ومحيطه الجغرافي على 8 من بين أكثر 10 صراعات حدة على مستوى العالم، في: سوريا، والعراق، واليمن، والسودان، وتركيا، وأفغانستان، وفي محيطه الإفريقي في جنوب السودان، والصومال. وتحيط بهذه البؤر الصراعية دوائر مضطربة تضم صراعات أقل حدة، مثل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وصراعات متوسطة الحدة، مثل الصراع الأهلي في ليبيا، والتوترات دون مستوى الصراع في مناطق متفرقة من الإقليم.

ويتصدر الصراع السوري الخريطة المضطربة للشرق الأوسط، إذ تسبب الصراع الأهلي في سوريا في سقوط ما لا يقل عن 290 ألف قتيل بين عامي 2011 و2016، من بينهم 50 ألف قتيل في عام 2016، وتسبب تعدد أطراف الصراع والحروب بالوكالة بين الأطراف الإقليمية والدولية والتدخل العسكري المباشر من جانب روسيا والولايات المتحدة وتركيا وإيران في تصعيد الصراع السوري، وتعثر إمكانية تسويته، كما أن مقترحات إنشاء "مناطق آمنة" و"مناطق خفض التصعيد" لم تؤدّ إلى خفض كثافة الصراع وتهيئة الأجواء المواتية للتسوية السلمية، ولم تتوافق الأطراف الإقليمية والدولية إلا على التصدي لتنظيم داعش، واختراق معاقلة الرئيسة، وتحرير مدينة الرقة من قبضته.

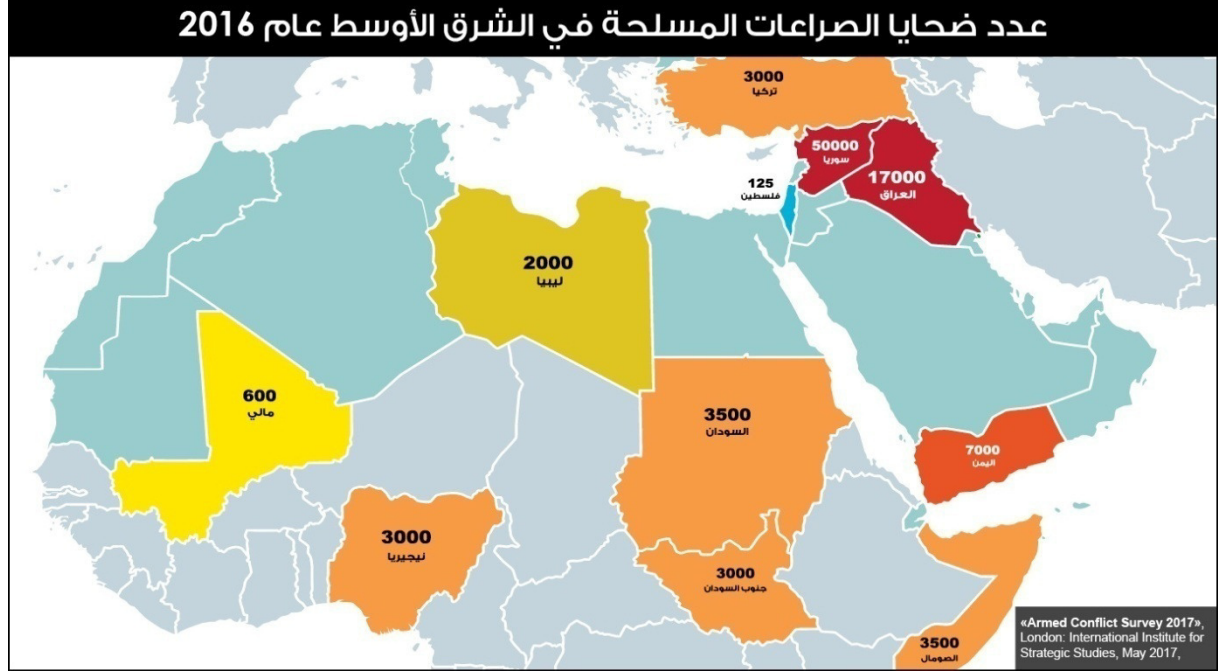
وعلى الرغم من انحسار سيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة من الأقاليم العراقية، إلا أن الصراعات في العراق لا تزال تشغل المرتبة الثانية من حيث الكثافة، إذ تصاعد عدد ضحايا الصراع في العراق من 13000 قتيل عام 2015 إلى 17000 عام 2016 وفقاً لبيانات مسح الصراعات المسلحة الصادر عام 2017، في ظل استمرار الصراعات الطائفية، وأعمال الانتقام ضد المدنيين في المناطق المحررة من تنظيم داعش التي تسببت في تصاعد أعداد النازحين داخلياً إلى حوالي 250 ألف نازح خلال عام 2016.

أما الصراع الأهلي في اليمن فيشهد انسداداً في أفق التسوية في ظل الانقسامات التي ضربت معسكرات الاصطفاف التقليدية، واحتدام الصراع بين أنصار الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح والحوثيين الذين قاموا باعتقال بعض المسؤولين من أنصار صالح، ومحاولة اغتياله. وفي المقابل، تسببت قرارات الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي بإقالة المحافظ عيدروس الزبيدي ووزير الدولة هاني بن بريك، في إثارة احتجاجات واسعة النطاق في عدن، والمطالبة بتشكيل قيادة سياسية لتمثيل الجنوب اليمني.

وشهد الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني تصعيداً ملحوظاً خلال عام 2016، تسبب في سقوط 3000 قتيل، وهو ما دفع تركيا للتدخل العسكري المباشر في شمال العراق وسوريا، ومحاولة تأسيس منطقة عازلة على الحدود التركية مع الدولتين، مما تسبب في تأجيج الصراعات بين تركيا والتكتلات الكردية في الدولتين، وتوتر العلاقات التركية-الأمريكية بسبب دعم الولايات المتحدة للأكراد عسكرياً في مواجهة تنظيم داعش.

وفي ليبيا تعثرت كافة جهود التسوية والتوفيق بين حكومة الوفاق الوطني الليبية بزعامة فايز السراج، وحكومة طبرق المدعومة من مجلس النواب الليبي المنتخب، والجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء خليفة حفتر، إذ تجددت الاشتباكات المسلحة بين الطرفين في الجنوب الليبي، كما تجدد الصراع للسيطرة على الهلال النفطي والمعسكرات والمطارات والمناطق الحيوية في

ظل تصاعد تهديدات تنظيم القاعدة بالسيطرة على طرابلس وبنغازي، وهو ما يزيد من احتمالات التصعيد العسكري.



إجمالاً، من المُرجَّح أن تشهد منطقة الشرق الأوسط تصاعداً في حدة الصراعات الداخلية، في ظل تعثر تسوية الصراعات، وتمدها خارج نطاق حدودها التقليدية باتجاه دول الجوار، وتصاعد أنماط الصراعات بالوكالة بين القوى الإقليمية والدولية، وتعارض مصالح أطراف الصراعات، بالإضافة إلى اشتعال بعض الصراعات منخفضة الكثافة نتيجة للمحفزات الداخلية والإقليمية، وتهديدات انتقام التنظيمات الإرهابية نتيجة فقدانها معقلها المركزية داخل بؤر الصراعات.

### النزاع في اليمن - بين الصراع الداخلي و النزاع الدولي -

يعد اليمن أحد أقدم الحضارات التي عرفت البشرية و من الروافد الإنسانية التي لا يمكن الإستغناء عنها منذ مملكة سبأ و هلم جرا إلى وقت الناس هذا ، و لطالما عُرف عن الشعب اليمني شراسته في القتال و قدرته على التحمل و المقاومة و ذلك بشهادة قادة عسكريين من إمبراطوريات مرت على أرضه و أحدثها الإمبراطوريتين العثمانية و البريطانية و ذلك ما

يجعل تركيبته السوسولوجية سيكولوجيا و إثنيا ذات بعد خاص يستوجب الدراسة و التمحيص ، إضافة إلى الموقع الجيوإستراتيجي المهم و المطل على مضيق باب المندب بإعتباره أحد روافد التجارة الدولية مما جعل أنظار القوى الدولية و الإقليمية كلها منصبة عليه و ترقب بحذر كل ما يطرأ على ساحة الصراع داخله من تطاحن بين الفرقاء اليمنيين و عليه : فهل يدرك صانع القرار اليمني (إذا سلمنا جدلا) أو بالأحرى الأطراف اليمنية المتصارعة الأهمية الجيوإستراتيجية لبلدهم ؟

ولا بد بادئ ذي بدء علينا كمتخصصين في العلوم السياسية و العلاقات الدولية خصوصا فرع الدراسات الإستراتيجية والأمنية أن نحيط بجميع متغيرات الدراسة الإستراتيجية حتى نستطيع معالجتها بشكل متقن :

### إجتماعيا:

سكان اليمن كلهم تقريبا متجانسون عربية حيث أنهم عرب أقحاح من نسل قحطان، دينيا هم مسلمون رغم وجود جالية يهودية صغيرة ، و يختلفون مذهبيا فالغالبية تدين بالإسلام السني الشافعي و أقلية بالإسلام الشيعي الزيدي ، ولا زالت القبيلة في العرف المحلي اليمني تسيطر على التركيبة السوسولوجية ولا زال الولاء لها أكبر من الولاء للوطن و بشهادة اليمنيين أنفسهم ، و هذا ما أذكى الصراع الحاصل بين الأطراف الداخلية .

### الصراع الداخلي :

و كما نعرف نحن كباحثين في إستخداما لإصطلاح مهم جدا ولا مندوحة عن ضرورة إلتماس الدقة فيه و بناء على ذلك فإن إختيار مصطلح الصراع داخليا و النزاع دوليا ليس إختيارا إعتباطيا و إنما له ما يبرره ، و لذا و بناء على ذلك نعرف أنه منذ إعلان الوحدة بين الشمال و الجنوب في 22 مايو 1990 و ترأس علي عبد الله الصالح لليمن من حينها و حتى إندلاع ثورة الشباب اليمنية 2011 مما أسفر عن تنازله عن السلطة بشروط ثم بقاءه كأحد الفواعل السياسية حتى مقتله في 2017 ، إلا أن خلفه عبد ربه منصور هادي لم يستطع ضبط الإستقرار رغم أنه ظاهريا يمثل السلطة الشرعية ، و ظل تائها وسط التجاذبات

الإقليمية، و طبعا في ظل كل هذا نشطت جماعات يمنية عديدة و برزت كفاعول رئيسية في مسرح الصراع و هي :

\_حركة أنصار الله و المعروفون باسم جماعة الحوثى

\_حركة التجمع الوطني للإصلاح

\_قوات الشرعية ممثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي

\_المجلس الإنتقالي الجنوبي .

و نشط كل فاعل بالدفاع عن مصالحه بقوة السلاح خصوصا إذا أخذنا بعين الإعتبار عدم إحتكار الدولة لوسائل الإكراه و الإنتشار الرهيب للسلاح وسط أفراد الشعب اليمني مما جعل إذكاء الصراع أمر سهل وسط الذاتية البغيضة لكل طرف و تفضيله لمصالحه الخاصة على حساب مصلحة الوطن و الشعب ونشطت العصبيات بكل أنواعها المذهبية و القبلية و الجهوية و السياسية ، و راح كل طرف يستعين بالقوى الخارجية التي تخدم مصالحه فالحوثيون تحالفوا مع إيران و سيطروا على العاصمة صنعاء ، و قوات الشرعية دعمها ما يسمى بالتحالف العربي بقيادة السعودية و الإمارات، و حركة الإصلاح ذات التوجه الإخواني دعمتها كل من قطر و تركيا و لو بشكل ضمني فقط حتى وقت كتابة هذه الأسطر، و تدويل الصراع هو ما زاد الطين بلة ، و إذا حللنا الأمر معياريا و ليس تفسيريا فحسب ، فإننا نقول أن إستخدام مصطلح صراع أي أنه لا ينتهي إلا بتغلب أحد الأطراف و القضاء المبرم على الأطراف الأخرى المهزومة و إنمائها أو على الأقل فقدانها لقوتها، و ذلك على شاكلة الصراع الأمريكي السوفياتي إبان الحرب الباردة فلم ينتهي إلا بسقوط الإتحاد السوفياتي ، و كذلك الصراع العربي الإسرائيلي، فلا حل له إلا بتغلب طرف و القضاء على الطرف الأخر ، على عكس مصطلح نزاع الذي قابلية التسوية و الترضية بين الأطراف المتنازعة و عليه فإن حل الأزمة اليمنية مشروط حسب ما توضحه المؤشرات الميدانية بضرورة تغلب أحد الأطراف فلا طرف أظهر إمكانية التسوية و التنازل المتبادل بل

على العكس كل الأطراف جنحت إلى ما يسمى بسياسة اللاعودة و أن كل تنازل يقدمه هو عبارة عن ضعف في موقفه .



### \_النزاع الدولي :

إن جميع الفواعل الرئيسية في العلاقات الدولية تدرك تمام الإدراك الأهمية الجيوإستراتيجية لليمن و تداعيات التجاذبات بين القوى المتحالفة مع أطراف الصراع فيه ، فالولايات المتحدة و روسيا و الصين و كذا الإتحاد الأوروبي يعرفون جيدا ماذا يعني اليمن في خارطة التجارة الدولية حيث يمر عبر مضيق باب المندب أكثر من 21 ألف ناقلة بحرية سنويا و 18% من إمدادات النفط العالمية لذلك تسعى تلك الفواعل و الوحدات السياسية الدولية إلى تأمين جانبه ، جانب البر الإفريقي في جيبوتي (الملقبة بتكنة العالم لوجود قواعد أمريكية و فرنسية و صينية و غيرها ) و البر الآسيوي في اليمن و ذلك لمنع أي فاعل من الانفرد بهذا الشريان الحيوي للنظام الإقتصادي الدولي، فإيران تدعم الحوثيين لتعزيز نفوذها لتعزيز نفوذها الأيديولوجي وسط الشيعة الزيدية في اليمن من جهة و ضمان نفوذها على الممر إضافة إلى سيطرتها على ممر هرمز من الجهة الأخرى للجزيرة العربية و ذلك في إطار أزمته مع السعودية و حليفها الولايات المتحدة الأمريكية و طبعاً فإنه إلى قناة السويس فإن مضيق باب المندب و هرمز يعتبران المنفذ الوحيدين للوجهتين البحريتين الشرقية و



الغربية للمملكة و سيطرة إيران عليهما تعني ضربة خطيرة لخطوط إمداد النفط البحري السعودي لذلك يسعى صانع القرار السعودي لإقامة قاعدة في جيبوتي لتأمين الممر ، أما الولايات المتحدة فلا يخدم مصالحها وقوع الممر في قبضة الحوثى الموالي لإيران ، لذلك دفعت حلفائها في المنطقة (الرياض و أبو ظبي) إلى التدخل عسكريا في ما يسمى بعاصفة الحزم أو التحالف العربي لإنقاذ شرعية الرئيس منصور هادي و ضرب الحوثى في إطار مقاربة "الكفيل و الوكلاء " و لكن هذا الأخير أبدى مقاومة شرسة و ضرب العمق السعودي و منذ 2015 إلى تاريخ كتابة هذه الدراسة لم يحقق التحالف نتائج ملموسة و هو يسعى قدر الإمكان إلى حفظ ماء الوجه ، ففشل التدخل الأمريكى بالوكالة جعل إدارة ترامب في البيت الأبيض تسعى إلى لعب دور الوساطة ، و مع تواصل فشل حلفاء واشنطن في اليمن من كسب المعركة و إحتواء اليمن إلى الصف الأمريكى كاملا ، فإن صناع القرار في البيت الأبيض قد إنتقلوا للعب على الوتر الثانى و هو إطالة الصراع في اليمن كما قال وزير الخارجية الأمريكى السابق هنري كيسنجر :ليس من مصلحة أمريكا حل الخلافات بل الإمساك بخيوط الخلافات، فهي تسعى لتعزيز وجودها في جيبوتي و هذه السياسة تحقق لواشنطن مكسبين إستراتيجيين:

- 1\_إستنزاف إيران في اليمن و سوريا بعد إستنزافها و التضيق عليها بالعقوبات و ذلك خدمة لإستراتيجيتها الكبرى في المنطقة و هي ضمان أمن و تفوق إسرائيل على خصومها .
  - 2\_التصدي لمبادرة الحزام و الطريق الصينية الإقتصادية أو ما تسمى بطريق الحرير الجديد و الذي تعتمه الصين تمريره عبر القرن الإفريقي و مضيق باب المندب من الجهة الجنوبية .
- و هذا قد يؤدي إلى منعرج حاسم في علاقاتها مع حلفائها الخليجيين الذين يريدون الخروج من المستتقع اليمني الذي غرقوا فيه، و في هذا الصدد تحاول كل من الرياض و أبو ظبي الحصول على إمتيازات و تنازلات من الرئيس عبد ربه منصور هادي الأسير لدى آل سعود في الرياض و لكن رفضه يؤجل لحد الساعة خروج التحالف من اليمن و كلا البلدين لا يريد الخروج خالي الوفاض بعد التكاليف الباهظة منذ 2015 .

أما روسيا فهي تدعم موقف إيران في اليمن تحت غطاء حماية وحدة الأراضي اليمنية من الإنقسام و التشرذم ولا شك أن حكام الكريملن يريدون إستقرار سوق الطاقة العالمي بإعتبارهم أحد الموردين الأساسيين لإمدادات الغاز و النفط ، و إن كانت الطاقة الروسية لا تمر عبر هذا الممر لكن موسكو تعلم أن ضرب أي ناقلات يؤثر على سوق الطاقة العالمي و ستكون عندها لا محالة أحد المتضررين، و على العموم لا يشكل النزاع على اليمن أولوية لدى فلاديمير بوتين مقارنة بالملف السوري و الليبي و مؤخرا الحرب في القوقاز بين أذربيجان و أرمينيا.

أما بالنسبة للصين فهي تولى أهمية كبرى لممر باب المندب خصوصا بعد إطلاق مبادرتها التجارية التسويقية العالمية المسماة مبادرة الحزام و الطريق أو طريق الحرير الجديد، لذلك وضعت قاعدة عسكرية في جيبوتي أي الجهة الإفريقية الممر، و تطمح الصين من خلال هذه المبادرة إلى مد طرق تجارية نحو دول آسيا الوسطى وصولا إلى بحر قزوين و مرورا بالقوقاز و فروسيا و تركيا و الإتحاد الأوروبي و من الجنوب عبر مضيق مالقا و المحيط الهندي وصولا إلى القرن الإفريقي فممر باب المندب منه عبر اليمن إلى الجزيرة العربية و منه عبر جيبوتي و إرتيريا نحو إفريقيا و ذلك لتصريف منتجات مصانعها الضخمة إلى أسواق جديدة و للمفارقة فالدبلوماسية الصينية مرنة و تجد حرجا في التعاون مع الأنظمة الدكتاتورية القمعية في إفريقيا مثلا، كما لا يهملها كذلك أن تمر بضائعها بطرق غير رسمية كإستغلال عنصر التهريب وسط النزاعات الداخلية للدول فإضعاف السلطة فيها يساعد الصين و هذا ما تحاول إستثماره مؤخرا في القوقاز ما يهملها هو عدم تكديس السلع في مخازنها و ذلك لإبقاء اليد العاملة الضخمة لديها تحت وطأة الشغل أو ما يسمى يصطلح عليه إقتصادييا "حالة العمالة الكاملة في الإقتصاد" ، و من المهم لديها أن تضع موطئ قدم لها في ممر باب المندب لإنجاح مبادرتها سالفه الذكر .

أما دول الإتحاد الأوروبي و تركيا فتحشى أن تغزو المنتجات الصينية رخيصة الثمن و ذات الجودة التنافسية أسواقهم على حساب منتجاتهم ، التي لم تستطع خفض تكلفة تصنيعها حيث أن تكلفة الإنتاج و سعر الصرف هما حجر عثرة غلاء المنتجات الأوروبية في الأسواق العالمية ، بالمقابل هذان الأمران يعدان من مميزات الإقتصاد الصيني الذي يتمتع بتكلفة إنتاج منخفضة و سعر صرف اليوان الصيني منخفض في سلة العملات العالمية مما يتيح للصين تصدير فائضها بأقل سعر ، فالعمالة الضخمة و الرخيصة و الكفاءة من عوامل قوة الإقتصاد الصيني ، عكس أوروبا التي تفتت فيها الأفكار النقابية و حقوق العمال و الأجراء فلا تستطيع إقتصادياتها تخفيض التكلفة و الصمود أمام إضرابات العمال (السترات الصفراء في فرنسا نموذجا)

و عليه ترمي دول الإتحاد الأوروبي بثقلها لمنعها من تمرير "طريق الحرير الجديد " لأنه تهديد مباشر و صريح الفواعل الإقتصادية الدولية الأخرى .

و هنا قد يسأل سائل :إذا كانت الصين تستثمر في النزاعات للترويج و تصريف منتجاتها بطريقة رسمية أو غير رسمية في حين أمريكا التي تريد منعها من التمدد تريد هي الأخرى الإبقاء على الصراع في اليمن خدمة لمصالحها ، فكيف تخدم مصالحها و تواجه مصالح الصين في نفس الوقت؟

الإجابة على السؤال هي بيت القصيد في السياسة الخارجية الأمريكية فبعد فشل مقارنة "الكفيل و الوكلاء " في الأزمة اليمنية إنتقلت إلى مقارنة "الخنق و التحجيم " ، فمع علم الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الصين و إمكانياتها و طموحاتها ، لتواءم بين مصالحها في اليمن و التصدي للنفوذ الصيني فهي تطبق المقاربة المذكورة آنفا، للإبقاء على الصين كقوة إقتصادية فقط لخنقها و تحجيم دورها سياسيا إستراتيجيا و ثقافيا و إيديولوجيا ( القوة الناعمة حسب جوزيف ناي)

فم عجز الولايات المتحدة عن ردع النمو الاقتصادي الصيني فإنتقلت إلى منع تطوير الصين للعوامل الأخرى للقوة و زيادة النفوذ لتتحصر كقوة إقتصادية فقط ، بإطالة الصراع

في اليمن يخدم أمريكا من جوانب عديدة كما أسلفت القول ، في حين تريد أن تحجم دور الصين ما إستطاعت و حصرها في عالم الإقتصاد فقط و من تم ضربها تدريجيا في هذا المجال عن طريق شبكة من التحالفات الدولية و حصرها في إطارها الجغرافي (بحر الصين و أزمة تايوان ) و خلق منافسين إقتصاديين لها في إمتدادها الإقليمي في الشرق الأقصى فاليابان و دول النمور و التتينات الآسيوية كلها دول لها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة.

أما الفاعل الإقليمي الآخر الذي يخشى الجميع دخوله كطرف و متغير قد يقلب توازنات الأزمة هو تركيا ، فرغم ما قيل عن دعم تركيا لجماعة الحوثي التي تعد ذراع إيران في اليمن ، لتحجيم دور السعودية في الأزمة ، فهذا لا يعدو من وجهة نظر إستراتيجية كلاما للإستهلاك الإعلامي فالجميع يعلم أن الإتفاق التركي الإيراني إتفاق هش ، و له جذور تاريخية كبيرة منذ الحروب العثمانية الصفوية فايران التي تقف مع أرمينيا ضد أذربيجان المدعومة من طرف تركيا لتقزيم دور تركيا في القوقاز و كذلك المواجهة بينهما على الأرض السورية كذلك ، أما إتفاق أنقرة الثلاثي بين تركيا و إيران و روسيا للإلتفاف على العقوبات الأمريكية لن يغطي الخلافات العميقة بين أنقرة و طهران حول العديد من القضايا ، أما سعي قطر حليفة تركيا لتحسين العلاقات مع إيران فليس إلا سياسة الهروب للأمام لتحدي الحصار الخليجي المفروض عليها ، لذلك فسياسيات تركيا في الشرق الأوسط و شرق المتوسط و توتر علاقاتها مع الكثير من الفواعل في البحر المتوسط كفرنسا و مصر و إسرائيل و اليونان و قبرص و تدخلاتها في كل من شمالي سوريا و العراق و الأزمة الليبية و النزاع في القوقاز ، فإن صانع القرار التركي ليس غافلا عن مضيق باب المندب لذلك وضعت تركيا أكبر قاعدة عسكرية لها في الخارج في الصومال في القرن الإفريقي لتأمين مدخل الممر ، و أن أي خطوة تركية أصبح يحسب لها ألف حساب من طرف الدول الكبرى بإعتبارها قوة صاعدة و تحولها من مجرد رقم تابع في حلف ناتو إلى شريك هام و ثاني أكبر قوة في حلف شمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة و أصبحت تتسج سياساتها بعيدا

عن واشنطن منذ مجيء حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان ، و مع تحولها إلى قوة منتجة فإن أحد أهدافها هو توسيع مجال نفوذها و أسواقها ، و هناك طبعاً احتمال إستراتيجي أن تتدخل تركيا إلى جانب الذراع الإخواني في اليمن و المتمثل في التجمع الوطني للإصلاح، لكن تدخل تركيا في اليمن سيأخذ بعين الاعتبار تجربته التاريخية فيها ، كما أن صانع القرار التركي لا يريد فتح جبهة جديدة قبل تسوية الجبهات الأخرى لأن التدخل في اليمن يعني أعباء و تكاليف جديدة على الإقتصاد التركي ، لكن إدراكاً منها لأهمية اليمن جيوسياسياً فإن تركيا تركز حالياً على القوة الناعمة من خلال العمل الإنساني عبر فرق الهلال الأحمر التركي و وكالة التعاون و التنسيق التركية المعروفة باختصاراً بـ Tika ، فالمساعدات الغذائية و الإغاثية هي سبيل تركيا الوحيد للتدخل في هذا التوقيت ، مع احتمال السياسي و العسكري إذا ما لاعت الظروف و المستجدات و التوازنات الدولية صانع القرار التركي، و الجميع لا زال يتربص لكن ما هو معروف أن أي ضرب لمصالحها سيدفعها للتدخل في اليمن ، كما تعبر عن هذا القاعدة الأساسية في السياسة الخارجية ، أن لكل فعل رد فعل مساو له في الشدة و مضاد له في الإتجاه .

إن تقاطعات مصالح الفواعل الدولية على هذا الممر الإستراتيجي هي أحد تجليات تعقيدات الأزمة اليمنية، فأولاً على صناع القرار اليمنيين أن يتحلوا بالوطنية و يتخلوا عن العصبية القبلية و يدركوا القيمة الجيوإستراتيجية و السوسيوثقافية لبلدهم ، و يجب على أكثر الأطراف إدراكاً لهذه الأمور أن يبادر إلى التسوية و إذا لم يجد أذناً صاغية فعليه عقد تحالفات إستراتيجية داخليا وخارجيا تتيح له النصر و الحفاظ على اليمن موحداً و محافظاً على هويته و كينونته السياسية .

### النزاعات والامن في المغرب العربي \_ إستراتيجيات الفواعل الإقليمية والدولية \_

ظلت منطقة المغرب العربي تاريخياً محل أطماع القوى الإستعمارية منذ القدم نظراً لأهميتها الجيوإستراتيجية في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، و إحتياطي مهم للطاقة يسيل

لعاب القوى الكبرى و أرضا ممتدة جغرافيا و تربط بين إفريقيا و أوروبا من جهة الغرب و الشمال و بينها و بين دول الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى جنوبا و بينها و بين الشرق الأوسط شرقا ، و بعد كفاح تحرري و إستقلال الأقطار المغاربية ، نشأت العديد من الخلافات والنزاعات داخله مما أثر على أمن المنطقة ككل فما هي إستراتيجيات الفواعل الإقليمية والدولية و تداعياتها على أمن المغرب العربي؟



\_النزاعات داخل المغرب العربي :

أ\_ النزاع الجزائري المغربي :

بعد أن تجلت أواصر اللغة و الدين و المصير المشترك أثناء الكفاح المشترك ضد المستعمر الغاشم من خلال التعاون بين الأقطار المغاربية لطرد الإحتلال ، فنالت كل من تونس و المغرب إستقلالهما سنة 1956 ثم واصلت الجزائر درب الكفاح بدعم من أشقائها حتى إستقلت سنة 1962 ، لكن ما لبثت أن إندلعت نزاعات مسلحة على الحدود و المعروفة بحرب الرمال 1963 التي إنتهت بتدخل مصري و كوبي بتوقيع إتفاقية باماكو لترسيم الحدود و إستقرت بعدها الأوضاع إلى حين إعلان إسبانيا إنسحابها من إقليم الصحراء سنة 1975 ليندلع النزاع من جديد بوجه آخر ، حيث أيدت الجزائر الجبهة الشعبية لتحرير

الساقية الحمراء و وادي الذهب المعروفة إختصاراً بالبوليزاريو في حين أعلن المغرب على لسان ملكه الحسن الثاني تبعية الإقليم له بالحجة التاريخية، بالجزائر بزخم ثورتها التحريرية إعتبرت الأمر تصفية إستعمال و حق شعب في تقرير مصيره، و مع إعلان الحسن الثاني المسيرة الخضراء بنقل آلاف المغاربة للإستيطان في الإقليم و ذلك في خطوة لقلب ديمغرافية المنطقة إذا ما حدث إستفتاء أمني لتقرير المصير و صعد كلا الجانبين موقفهما و إشتباكا سنة 1976 في معركتي أمغالا الأولى و الثانية و هاتان المعركتان ينذر الحديث عنهما بل قلما سمع عنهما أحد ، و تواصلت بعدها المعارك بين البوليزاريو و المغرب ، و بعد وقف إطلاق النار بينهما سنة 1992 بنى المغرب الجدار العازل بين الأراضي الصحراوية التي يسيطر عليها و بين الأراضي التي يسيطر عليها البوليزاريو (إسميا ) و المعروفة بإسم الأراضي المحررة و التي توجد فيها قوات أممية ، و دعمت الجزائر قيام الجمهورية الصحراوية و تكفلت الدبلوماسية الجزائرية بتدويل القضية و جلب إعراف الدول بها ، و خصصت لها مخصصات من ميزانيتها العامة لدعمها ، مما وتر العلاقات بين البلدين حيث أن إتفاق مراكش لتأسيس إتحاد المغرب العربي سنة 1989 لم يحل المشكل، و مع تفاقم الوضع الأمني الجزائري في التسعينات (العشرية السوداء) تم تفجير فندق أطلس أسني في مراكش إدعى المغرب أن إرهابيين جزائريين هم من فعلوا ذلك و فرض التأشيرة على المواطنين الجزائريين حتى إنتهاء الأزمة فإعتبر صانع القرار الجزائري ذلك إهانة فقررت الجزائر غلق الحدود من طرف واحد سنة 1994 ولا زالت الحدود مغلقة حتى وقت كتابة هذه الأسطر ، و رغم كل الدعوات للتهدة من طرف ملك المغرب محمد السادس و خصوصا مع الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر أملا فتح صفحة جديدة في العلاقات، لكن صانع القرار الجديد في قصر المرادية عبد المجيد تبون سار على منوال من سبقوه و أعلن أن الجزائر لن تحيد عن مبادئ سياستها الخارجية .



### ب\_ الربيع العربي في تونس و ليبيا :

مع إستمرار النظام التسلطي و قمع البوليس في تونس بقيادة زين العابدين بن علي و تراكمات ذلك على التركيبة السوسولوجية التونسية جاءت حادثة البوعزيزي لتكون شرارة لإنفاضة عارمة ستعم الوطن العربي بعد ذلك ، حيث هب التونسيون في مسيرات عارمة مطالبة بتنازل بن علي عن السلطة و بعد ضغط من الشعب تنحى و لجأ إلى السعودية و دخلت تونس مرحلة إنتقالية برئاسة منصف المرزوقي و شهدت سلسلة من الإغتيالات أشهرها إغتيال المناضل شكري بلعيد و غيره ...، ثم شهدت تونس إحتدام التنافس الإنتخابي بين كل من حركة النهضة و حركة نداء تونس ، حيث فاز رئيس هذه الأخيرة الباجي قايد السبسي بالرئاسة لعهدة قبل وفاته و تنظيم رئاسيات جديدة سنة 2019 فاز بها قيس سعيد و طيلة عقد من الزمن تقريبا ظل المواطن التونسي ينتظر شيئا من التنمية



تتعرض عليه من هذا التحول و المخاض الديمقراطي العسير ، ثم أصبحت تونس عرضة للإستقطابات الدولية خصوصا بعد تفاقم الأزمة الليبية .

أما بالنسبة لليبيا التي يطغى على مجتمعها الطابع القبلي ، ولا زال للقبيلة دور بارز في الحياة السياسية و الإجتماعية ، فبعد الإطاحة بنظام معمر القذافي سنة 2011 تحولت ليبيا إلى ساحة صراع دولية و بيئة خصبة لإنتشار الجماعات الإرهابية و عليه إنتشرت تجارة السلاح و المخدرات و كذا التهريب و الجريمة المنظمة مما إنعكس سلبا على الأمن القومي لدول الجوار و على رأسها الجزائر ، و تحول الربيع العربي إلى حرب أهلية ، و بعد إنتخاب البرلمان الليبي في طبرق و تشكيل حفتر لما يسمى بالجيش الوطني الليبي و في المقابل سيطر في أغسطس 2014 إئتلاف "فجر ليبيا " على العاصمة طرابلس و أعاد إحياء "المؤتمر الوطني العام " البرلمان و تم تشكيل حكومة ، و عليه أصبح في ليبيا برلمانان و حكومتان، و زاد الشرخ بينهما ، في ديسمبر 2015 و بعد مفاوضات دامت أشهرها وقع ممثلون عن المجتمع المدني و نواب في الصخيرات المغربية إتفاق بتشكيل حكومة وفاق ترأسها فايز السراج و نالت هذه الحكومة شرعية دولية و تمكنت من التمرکز في طرابلس و بعد أخذ و رد حدث شرح جديد بين الطرفين فحفتر مدعوم من دول الخليج (السعودية و الإمارات ) و مصر و أعلن زحفه على طرابلس ، فعقدت حكومة السراج إتفاقا مع تركيا فأعلنت هذه الأخيرة في كانون الثاني يناير 2020 عن إرسال قوات لدعم الشرعية و تمكنت القوات الموالية للحكومة من صد قوات حفتر المدعومة إماراتيا و مصريا و روسيا (عن طريق شركة فاغنر الأمنية الروسية ) ما إعتبر إنقلابا على الشرعية و إستمرت حكومة الوفاق المدعومة من طرف تركيا من تحرير الغرب الليبي كاملا وصولا إلى سرت فحدثت هدنة لا زالت سارية المفعول حتى وقت كتابة هذه الدراسة .



## إستراتيجيات الفواعل الإقليمية :

### \_الجزائر :

تعد الجزائر أكبر فاعل إقليمي في أمن المنطقة ، وبسبب عقيدتها العسكرية التي تمنع خروج جيشها لمهام خارج ترابها الوطني (تم فتح المجال لإمكانية التدخل الخارجي في التعديل الدستوري الأخير) و مبادئ سياستها الخارجية التي تلتزم بحل النزاعات بطريقة سلمية و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ،فإنها تسعى بمقارنتها التي تشاركها فيها تونس و هي الوقوف على مسافة واحدة من جميع الفرقاء الليبيين و التركيز على أن الحل ليبي \_ليبي

دون إقحام للأطراف الخارجية ، لكن ذلك لم يجد نفعاً أمام إصرار الدول المنخرطة في الأزمة ، و بسبب أزمة الشرعية التي يعاني منها النظام الجزائري فإن هامش تحركه في السياسة الخارجية ضئيل ، في حين لديها تحديات من كل جانب الأزمة الليبية ، الأزمة في دول الساحل ، نزاعها مع المغرب ، أضحت الجزائر مطوقة إستراتيجياً ففرنسا موجودة في مالي و النيجر و الدول الكبرى موجودة في ليبيا و الإمارات في موريتانيا و قوات غربية بغطاء أممي في الصحراء الغربية و دفاع مشترك مغربي مع الولايات المتحدة ، لذا فعلى صانع القرار الجزائري أن يفك الطوق و يكون أكثر مرونة و جدية في التعامل مع هذه القضايا ، فجميع الفواعل تعلم أهمية الجزائر الجيوإستراتيجية، لذلك يسعون إلى تحجيم و تجاوز دورها في المقابل لم يبد صانع القرار الجزائري أي رد فعل اللهم إلا التصريحات الإعلامية بين الفينة و الأخرى .

للجزائر إمكانيات و طاقة كامنة رهيبة ، لم تستعمل و لنكون موضوعيين فعلى الجزائر أن تقوم بتحيين سياستها الخارجية بأن تستفيد من مكتسبات الماضي لتبني قوة ناعمة soft power و تجدد للمستقبل ، فزخم ثورة نوفمبر 54 الذي كانت الجزائر تبني عليه مبادئ سياستها الخارجية قد إنتهى ، و القوى الدولية تسعى لأن تبقى الجزائر موحدة و قوية نسبياً فقط حتى تحمي الضفة الشمالية للبحر المتوسط من الإرهاب في الساحل و تحُد من فوضى التسلح و هجرات الموجات البشرية من إفريقيا بأن تصد الجزائر الحد الأدنى منها ، و منع الجزائر من التحول إلى قوة كبرى تأمر فنُطاع و جميع الفواعل الدولية يعلمون أن للجزائر إمكانيات ذلك ، لكن الأزمات الداخلية الإجتماعية و الإقتصادية التتموية لا زالت تشغل بال صانع القرار و تقض مضجعه ، ولا بد عليه أن يدرك جيداً ما له و ما عليه و ينفذ عن كاهل بلاد الشهداء هذا الخور و الضعف ، و يضع إستراتيجية نهوض شامل ليلعب الدور المنوط به في العلاقات الدولية، و لعل أبرز نقطة إيجابية تحسب للجزائر مؤخراً في السياسة الخارجية هي قضية 150 مليون دولار المقدمة كهبة لتونس حيث أتاحت للجزائر بعض المكاسب الإستراتيجية و أهمها:

كسب الموقف التونسي المعرض للمساومات بسبب الأزمة الاقتصادية و منعه من تقديم دعم لوجيستي للأطراف الخارجية المتدخلة في ليبيا و كسب دعمها المقاربة الجزائرية في ليبيا .

إحتواء تونس من أجل منعها من تقديم قواعد عسكرية أجنبية تكون خطرا على الأمن القومي الجزائري مستقبلا .

تجنب إعادة هيكلة و توزيع القوات المسلحة مما يعني الرفع من ميزانية الدفاع في هذا الوقت الحرج .

و على العموم قادة الجزائر محتاجون إلى رؤية إستراتيجية حقيقية تمكنهم من الإدراك الحقيقي للقوة الفعلية و المقدرات التي يتمتع بها بلدنا.

#### المغرب:

بعد كذلك ثاني أهم فاعل في المغرب العربي بعمقه التاريخي و إمكانياته الاقتصادية و البشرية ، و يعتبر فاعلا مهما في أمن المنطقة، بدبلوماسية نشطة في السنوات الأخيرة حيث استطاع أن يعود للإتحاد الإفريقي بعد تجميد عضويته و تمكن من فك العزلة و استطاع نيل إعتراف العديد من الدول بأحقيته في إقليم الصحراء و إفتتحت العديد من البلدان قنصليات لها في مدينة العيون ، كما نشط ما يسمى بالدبلوماسية الاقتصادية و استطاع أن يلج إلى السوق الإفريقية إذ وصل حجم الإستثمارات المغربية في إفريقيا إلى 37 مليار درهم و هو رقم مرشح للإرتفاع مستقبلا (بعد الأخذ بعين الإعتبار جائحة كورونا) ، و أعلنت الرباط عن مشروع الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية كحل يحفظ كرامة جميع الأطراف و موافقها ، لكن تعنت النظام الجزائري يفشل جميع الحلول لحلحلة الأزمة ، إذا وصل صانع القرار الجزائري إلى مرحلة اللاعودة ، إذ يعد أي تنازل جزائري عن دعم البوليزاريو هو بالضرورة ضعف أمام المغرب ، و قام ملك المغرب في أكثر من مرة بالدعوة لتجاوز النزاع ، كما أن أي تكامل إقتصادي بين البلدين سيعود عليهما حتما بالفائدة ، وأمام إستنفاد صانع القرار المغربي لجميع وسائل التسوية مع الجزائر فإنه لجأ مؤخرا إلى إتفاقية للدفاع المشترك

مع الولايات المتحدة الأمريكية لحماية أمنها القومي و توفير ملايين التسلح للتنمية و مواجهة الجائحة، وهناك من يقول أن المغرب يعمل على ضرب الأمن القومي الجزائري و دعم الحركة الانفصالية في منطقة القبائل، و من وجهة نظر إستراتيجية و علمية فإن هذا الكلام ليس إلا كلاما للدعاية الإعلامية ، إستراتيجيا المغرب ليس من مصلحته أن يضرب الأمن القومي الجزائري بل أن يحميه لأن الجزائر تعتبر العمق الإستراتيجي للمغرب، أما أنه يدعم حركة انفصال في القبائل فإستراتيجيا هذا هباء ، فليس من مصلحته كذلك لا في السر ولا في العلن لأنه لن يغامر بتقديم هذا الدعم لوجود تركيبة أمازيغية كبيرة ضمن الشعب المغربي فلن يغامر بإشعال فتيل كهذا ، أما بالنسبة للأزمة الليبية فالدبلوماسية المغربية نجحت في القفز على الجزائر و إحتضنت مؤتمر بين الفرقاء الليبيين الذي توج باتفاق الصخيرات و تشكيل حكومة الوفاق سنة 2015 ، كما إحتضنت مؤتمر بوزنيقة في 2020 ، لتظهر بنشاط كبير جلب العديد من المكاسب السياسية و الإستراتيجية للمغرب.

#### مصر:

باعتبارها أكبر بلد عربي من حيث تعداد السكان و بقيمة أدبية و سياسية كبيرة تعد مصر أحد الفواعل التي تتأثر و تؤثر في الأمن المغربي و خصوصا الأزمة الليبية حيث إنخرطت مصر إلى جانب خليفة حفتر بدعم مالي من الإمارات في صراعه ضد حكومة الوفاق و بعد تقدم هذه الأخيرة عبر العديد من محاور القتال وصولا إلى سرت ، خرج الرئيس المصري قائلا: " أن خط سرت\_الجفرة خط أحمر " في لحظة إرتجال خصوصا مع توتر العلاقات المصرية التركية ، و إستراتيجيا موقف مصر غير سليم فهناك خلل لدى صانع القرار المصري في تحديد الأولويات ، فبدلا من طمعه في ملايين المساعدات المالية الإماراتية كان عليه الوقوف جنوبا ضد إثيوبيا التي تبني سد النهضة على مياه النيل ، أما الأزمة الليبية فكان عليه التنسيق مع الجزائر ليجد حلا ينهي حالة الحرب و التي حدود البلدين مع ليبيا مكهربة بسبب التدايعات الكبيرة عليهما، بدل الإنخراط في دعم طرف كان الأولى الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف و السعي لحل الأزمة، و توفير جهوده

لحماية مياه النيل ، و عليه فالتنسيق مع مصر مهم جدا لضمان الأمن في المغرب العربي، و لطالما كانت مصر تاريخيا داعما لحركات التحرر في الأقطار المغاربية.

### **\_تركيا :**

كأحد الفواعل المهمة في البحر المتوسط تعد تركيا فاعلا رئيسيا في أمن منطقة المغرب العربي و خصوصا الأزمة الليبية مؤخرا ، تاريخيا كانت هذه المنطقة في العهد العثماني إيالات عثمانية تابعة للباب العالي و إن كان بصفة إسمية فقط ، فالتدخل التركي جاء في ليبيا مدروسا بأن تعمد الدخول إلى جانب الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا ليكون له غطاء سياسي يبرر به التدخل ، و إتفاقية ترسيم الحدود البحرية بينهما جاء في وقت أخط فيه أوراق القوى العالمية في هذه المنطقة الحساسة من البحر المتوسط، مما يتيح لتركيا إمكانية التنقيب عن الطاقة مستقبلا في هذه المنطقة البحرية مما يعد مكسبا مهولا لأنقرة ، إضافة إلى الحصول على إمتيازات تجارية مستقبلا حيث تصبح ليبيا سوقا لتصريف المنتجات التركية ، و منع إستئثار منافسيها السعودية و الإمارات بالنفط الليبي عن طريق دعمهم لحفتر مما يجعلهم يزيدون إحتياطهم من النفط في السوق العالمية ، إضافة إلى طمع تركيا بحصول شركاتها على عقود إعادة إعمار ليبيا بعد الحرب و تصريف عمالة تركية كبيرة (الشعب التركي 80 مليون نسمة ) في ليبيا (6ملايين نسمة ) ، و كذا عقود لتسليح الجيش الليبي بالسلاح التركي و كلها هوامش مناورة كبيرة للإقتصاد و مكاسب إستراتيجية مهولة لأنقرة.

### **إستراتيجيات الفواعل الدولية:**

#### **\_الولايات المتحدة الأمريكية:**

تسعى إلى لعب دور مؤثر في هذا المنطقة بما يليق بمقامها و قوتها كدولة عظمى ، و كما نرى كمتخصصين المرونة الكبيرة للسياسة الخارجية الأمريكية في شمال إفريقيا ، فهي تارة تطبق مقاربة "الكفيل و الوكلاء " لتطويق الجزائر بإعتبارها أكبر دولة في المنطقة بسلسلة من القواعد العسكرية سواء لها أو لوكلائها و حلفائها في الناتو، فشريكها فرنسا لها قواعد

في دول الساحل و الإمارات متواجدة بقوة في موريتانيا و قوات أممية لها في الصحراء الغربية و إتفاق دفاع مشترك مع المغرب ، و قوات لها ولحلفائها في ليبيا ، كما تسعى لتحجيم دور الجزائر في أي أزمة إقليمية بمقاربة "الخنق و التحجيم" ، كما قال هنري كيسنجر في كتابه الدبلوماسية : "ليس من مصلحة أمريكا حل الخلافات بل الإمساك بخيوط الخلافات " ، حيث تطبق إستراتيجية "نزاع منخفض الشدة lowintensityconflict " ، بحيث تكون كل قوة إقليمية على خلاف مع أحد الدول في محيطها و تبني إستراتيجيتها على أساس مواجهتها بدل الإلتفات لتعظيم قوتها في النظام الدولي و هذا ما تفعله بين الصين و دول شرق آسيا ، و بين إيران و العراق سابقا و بين إيران و السعودية حاليا ، و في المغرب العربي بين الجزائر و المغرب ، و هذا يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية لتبقى قوة مهيمنة لأطول فترة ممكنة ، أما في الأزمة الليبية فتسعى للعب على التوترين معا فلا هي مع حفتر ولا هي مع السراج ، لكنها تمنع تعاظم نفوذ قوة أخرى في ليبيا ، لتحافظ على منابع النفط من جهة و تمهد لشركاتها المتعددة الجنسيات الجنسيات من جهة أخرى، ثم في النهاية أيا كان المنتصر من الطرفين فهي ستكسب معه ، و تمنع كذلك كما أسلفت القول أي قوة للإستفراد بالوضع ، فعندما بدأت تركيا تحقق ضربات قوية إلى جانب حكومة الوفاق أوعزت الولايات المتحدة إلى حلفائها بالتصعيد و التهديد بحرب شاملة و زادت عدد جنودها في ليبيا مما جعل أردوغان يثور ضد هذا الإجراء قائلا : "أن قرار واشنطن هذا تقويض لعمل و نفوذ تركيا في ليبيا " و عليه فواشنطن تمشي في ليبيا بسياسة الفوهة المزودجة حيث تقف في طريق أي قوة تريد الإستفراد بالساحة الليبية .

## روسيا :

لطالما نظر حكام الكريملن إلى منطقة المغرب العربي كإقليم مهم لهم ، فهي في نظرهم دول يتيح التحالف معها الوصول إلى المياه الدافئة حلم القياصرة و البلاشفة ، و سوق مهمة للسلاح ، و كذا حليف مهم في سوق الطاقة الدولية يتيح الإتفاق معه الضغط على الدول المستوردة للنفط و الغاز ، فالعلاقة مثلا بين روسيا و الجزائر هي علاقة إستراتيجية

خصوصا في مجال الأمن و التسلح ، إذ تعد الجزائر زبونا مهما لموسكو في مجال التسلح ، كما تدعمها سياسيا في المحافل الدولية، كما لا يخدم روسيا وقوع هذه المنطقة في فخ اللاستقرار لأنه يؤدي إلى سيطرة جماعات إرهابية على منابع الطاقة خصوصا في الجزائر و ليبيا و إغراق السوق السوداء بهذه المواد مما يؤدي لإنهيار أسعارها في السوق الرسمية مما يعني تضرر روسيا بصفقتها مصدرا للطاقة (النفط و الغاز) و تدخلها في ليبيا تحت غطاء شركة فاغنر الأمنية الروسية لعدة أغراض منها حراسة آبار النفط و منابع الطاقة، أداة ضغط سياسية في المؤتمرات الدولية ( مؤتمر برلين مثلا) ، فرصة لتجريب سلاحها في حرب فعلية للوقوف على كفاءته ، و كتأكيد منها على عودتها للساحة السياسية الدولية و عليه فهذه المنطقة جد هامة إستراتيجيا لروسيا .

### \_الإتحاد الأوروبي:

تعد منطقة المغرب العربي إحتدام حيويا لدول الإتحاد الأوروبي خصوصا الدول الإستعمارية منها و بالتحديد فرنسا، إذ تسعى لأن تكون لها اليد الطولى في المنطقة عسكريا و إقتصاديا و ثقافيا (الفرنكوفونية و الفرنكوفيلية ) ، إذ تسعى إلى منع أي إتحاد بين الأقطار المغربية، و خصوصا الجزائر و المغرب حيث تسعى دائما لإذكاء الخلاف بينهما ، حيث تعلم دول الإتحاد الأوروبي و فرنسا على وجه التحديد أن الجزائر و المغرب هما أكبر قوتين مغاربيتين و أن الدول المتبقية مجتمعة لا تساوي قوة الجزائر و المغرب ديمغرافيا إقتصاديا و عسكريا و حجم الإمكانيات الكبيرة التي يمتلكانها، لذا فمن مصلحتها بقاء هذا الخلاف و إستمراره، لتبقى محافظة على حجم التبادل التجاري الكبير مع هذه الدول بدل تكاملها و تحولها إلى قوة منافسة ، و حتى تبقى سوقا للمنتجات و الإستثمارات الأوروبية و الفرنسية كما تخترق بالنخب و اللوبيات الموالية التركيبية السوسولوجية و السياسية لدول المغرب العربي و تعتبرها منطقة نفوذ تقليدي، و مستعدة الدخول في نزاع مع أي دولة تنازعها في النفوذ.

### \_الصين:



بعد بروزها كقوة إقتصادية عالمية سعت إلى فتح علاقات مع دول المنطقة ، كما عقدت شراكات في مجالات عدة خصوصا مع الجزائر فيما يتعلق كذلك بتمرير "مبادرة الحزام و الطريق" و المعروفة بطريق الحرير الجديد و ولوجها إلى هذه المنطقة يتيح لها الدخول إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء و دول الساحل و غرب إفريقيا ، مما سيشكل نزاعا مع القوى الأخرى خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي مما سيتعكس حتما على أمن المنطقة و إستقرارها، و الصين بدبلوماسية المرنة لا تمنع من إقامة علاقات حتى مع أنظمة ناقصة الشرعية ، فهي تغري هذه الدول برخص منتوجاتها مقابل المنتجات الأوروبية في سعي الصين لكسب سوق الدول المغاربية، و هو ما سيؤثر على الأمن الإقتصادي لهذه الدول لا محالة ، و ستكون ساحة صراع إقتصادي بين الفواعل الإقتصادية الدولية الكبرى .

### خلاصة

و في ختام هذه الدراسة فإن الحل الأمثل لضمان الأمن بكافه جوانبه (الأمن السياسي ، الأمن الإقتصادي ، الأمن العسكري ، الأمن الإجتماعي ، الأمن الثقافي و الهوياتي) في منطقة المغرب العربي فعلى دوله أن تتكفل و تعمل سويا ، و تتكامل تكاملا علميا مدروسا و ليس تكاملا مبنيا على العواطف ، لتتمكن من الوقوف في وجه الدول الكبرى التي تتجاذبها سياساتها، و تقع المسؤولية الأكبر على الجزائر بصفقتها أكبر دول المنطقة و لها حدود مشتركة مع جميع دول المغرب العربي و لها إمكانيات و طاقات كامنة لم تستغلها بعد ، فعليها يقع واجب لمّ العقد المنفرط للأقطار المغاربية و يجب على النخب الوطنية فيها أن تقف في وجه اللوبيات الفرنكوفونية التي تمنع قيام هذه الوحدة ، كما يجب أن يكون صناع القرار و المجتمع المدني في البلدان المغاربية على إدراك كامل بأهمية هذا الإتحاد لمواجهة إستراتيجيات الفواعل الدولية التي تترصد بهم دوائر السوء .

### الخاتمة

بعد الدراسة التحليلية لظاهرة النزاعات، تبين أن مجملها يكون نتيجة التنافس بين الدول لتحقيق مصالحها وكسب المزيد من القوة لفرض منطقتها على الساحة الدولية فينتج عن هذا التفاعل النزاع، كما أن هذا الأخير ليس حكرا على السياسات الخارجية أو بالأحرى السلوك الخارجي للدولة، بل هو حالة تصيب الدولة من الداخل كذلك فهو إذن سلوك داخلي وخارجي في آن واحد فصراع النخب داخل الدولة أو صراع الإثنيات والطوائف داخل الكيان السياسي الواحد يعد نزاعا في حد ذاته.

ولقد أعطت الدراسات النظرية وعلى رأسها الواقعية تفسيراً لأسباب هذه الظاهرة منها ما هو متعلق بالجانب النفسي والسوسيولوجي والطبيعة الشريرة والإنسان حسب الطرح الواقعي الكلاسيكي، ومنها ما هو متعلق بالتركيبية الدولية داخل المنتظم الدولي الذي يفتقد إلى قوة تغلوا قوة الدول لكي يمنع هذه النزاعات فالفوضوية التي تحكم هذا المنتظم ساهمت في ازدياد حدة النزاعات.

لكن هذا الطرح يبقى نسبياً رغم أنه يلامس قدر كبير من الحقيقة لكنه أهمل أن الدول جميعها تسعى إلى تحقيق الأمن وتقادي النزاعات وما سياسة التكتلات والوحدة على غرار الاتحاد الأوروبي الذي استطاعت وحداته تجاوز خلافاتها وتاريخها المليء بالصراعات والدخول في وحدة متكاملة إلا خير مثال على ذلك حيث أن ألمانيا وفرنسا استطاعتا التغلب على الماضي السياسي المليء بالنزاعات والحروب الدامية والاندماج في وحدة سياسية واقتصادية متكاملة.

كما أن النزاعات في عالمنا اليوم نجدها تنتشر بقوة في الدول النامية نتيجة افتقارها إلى آليات حقيقية لمنع حدوث النزاعات، إلى جانب طبيعة النظم السياسية التي تحكمها، بالإضافة إلى تنافس الدول الكبرى على ثرواتها وموقعها الاستراتيجي، هذا ما جعل منها حلبة للنزاع الدولي أو الصراعات الدولية بعد أن قامت الدول الكبرى بجعل هذه الدول حقل تجارب.

لذا يمكن القول أن أفكار النظرية الواقعية شكلت انتصارا فكريا وتحليليا على النظريات الأخرى في تفسيرها للواقع الدولي وخاصة ظاهرة النزاعات الدولية.

### قائمة المراجع:

### كتب باللغة العربية

- 1- أحمد عبد الغفار محمد، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية- دراسة نقدية وتحليلية، الجزائر، دار هومة، 2003.
- 2- \_ بن خليف عبد الوهاب، جيواسية العلاقات الدولية المتغيرات القواعد و الأدوار، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2016.
- 3- بريجنسكيزبيغنيو، رؤية إستراتيجية أمريكا و أزمة السلطة العالمية، تر: فاضل جكتر، لبنان: دار الكتاب العربي، 2012.
- 4- بن جديد الشاذلي، مذكرات: الجزء الأول 1929\_1979، الجزائر: دار القصة، 2011.
- 5- بولتون، جون ، الإستسلام ليس خيارنا، تر: عمر الأيوبي، لبنان: دار الكتاب العربي، 2008.
- 6- تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، الأردن، دار مجد لاوي للنشر، 2005.
- 7- تايلر أريان ، دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا، الامارت العربية: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007 .
- 8- تيري دي مونبريال ، جان كلين ، موسوعة الإستراتيجية، تر: علي محمود مقلد، لبنان: مجد مؤسسة جامعية للدراسات النشر والتوزيع، 2011.

- 9- جحيش عبد السلام، سليمان ابو بكر محمد، دور الاطراف الخارجية في النزاعات الدولية- دراسة حالة النزاع في اقليم دارفور، برلين: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.
- 10- جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.
- 11- حساني خالد، مدخل الى حل النزاعات الدولية، الجزائر: دار بلقيس، 2011.
- 12- حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة وتحليل، الأردن: دار الكتاب الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
- 13- خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
- 14- داهشمحمد علي، دراسة إستراتيجية: اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر، الامارات العربية: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.
- 15- سعد الله عمر، حل النزاعات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- 16- سعداني اسمهان، منهج الحل التفاعلي في حل النزاعات الدولية- دراسة نظرية، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.
- 17- سهيل الفتلاوي، الموجز في القانون الدولي العام، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.
- 18- السيد عدنان حسين، نظرية العلاقات الدولية، لبنان: مجد مؤسسة جامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010.

- 19- الصلابي محمد علي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، مصر: دار ابن الجوزي، 2007.
- 20- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر، 2007.
- 21- علي بن هلهول الرويلي، ادارة الأزمة واستراتيجية المواجهة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.
- 22- علي عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية " دراسة في الأصول والنظريات "، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1996.
- 23- عياد محمد سمير، التكامل الدولي دراسة في النظريات والتجارب، الجزائر: شركة دار الأمة، 2013.
- 24- غراهام إيفانز و جيفري نوبنهايم، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 25- كتن جورج شكري، العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وأفاقها، الامارات العربية: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2001.
- 26- كريس براون، فهم العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة : م ركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 27- كمال حماد، النزاعات الدولية، لبنان: دار الوطنية للنشر والتوزيع، 1998.
- 28- كيسنجر هنري، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، تر: مالك فاضل البديري، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع. 1995.
- 29- مصيطفى بشير، نهاية الربع الأزمة والحل، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2015.

30- نومكن فيتالي، العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية: إنعكاسات على الأمن العالمي، الامارات العربية: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006 .

دوريات:

سالم أحمد علي، عن الحرب والسلام مراجعة لأدبيات الصراع الدولي، مصر: مجلة السياسة الدولية، العدد 170، اكتوبر 2007.

مواقع الكترونية:

1. ابو عبيد عويس شيماء، القوة في العلاقات الدولية-دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات، 2018/10/3، <https://eipss-eg.org>

كتب باللغة الاجنبية:

2. محمد عزيز شكري". تسوية النزاعات الدولية الموسوعة العربية  
[/https://www.marefa.org](https://www.marefa.org)

3. الموسوعة السياسية، نظرية الدور في العلاقات الدولية، تاريخ الاطلاع:  
[https://political-](https://political-encyclopedia.org/dictionary/) الساعة: 16:00، 2020/05/30

[encyclopedia.org/dictionary/](https://political-encyclopedia.org/dictionary/)

1. Patrick M. Regan, "Third Party Intervention and the Duration of Intrastate Conflicts", Princeton University: Workshop on the Economics of Political Violence, 2000.

Cite d'internet:

Deborah J. Gerner and Philip A. Schrodt, "Analyzing the Dynamics of International Mediation", Paper presented for the Eighteenth Annual Political Methodology Summer Conference, EmoryUniversity, <http://cdp.binghamton.edu/papers/duration.htm>

2. [http://ar\\_hiba\\_press\\_com.cdn.am](http://ar_hiba_press_com.cdn.am) pproject.org:31-10-2020
3. <https://www-albayan-ae.cdn.am> pproject-org:30-10-2020 .
4. <https://fanack.com>:20-10-2020
5. <https://ww.aa.com.tr>:5-11-2020

## الفهرس

01	مقدمة
03	أدبيات الدراسة

04	المقاربات النظرية
09	المناهج
10	المحاور العامة للمقياس
11	المحور الأول : تأصيل مفاهيمي وضبط منهجي لمفهوم النزاع
11	1-المفهوم الشامل للنزاع
13	2-أركان النزاع وطبيعته وأصنافه
15	3- الطرق السلمية لتسوية النزاع
23	المحور الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة النزاع
24	1-نظريات عامة شاملة
25	2-نظريات جزئية فرعية
26	3-تحليل النزاعات الداخلية من منظور الدراسات الكمية
31	المحور الثالث: الرؤية التفسيرية للنظرية الواقعية لظاهرة النزاع
31	1-المرتكزات الفكرية للنظرية الواقعية
33	2-المنظور الواقعي في تحليل النزاعات
36	3-المقاربة التحليلية للنزاع عند الواقعيين الجدد.
41	المحور الرابع: دراسة تطبيقية لبعض النزاعات على الساحة الدولية
41	1-اهم النزاعات الدولية الراهنة
47	2-النزاع في اليمن.
53	3-النزاعات في منطقة المغرب العربي
62	الخاتمة
64	المراجع
66	الفهرس



